بنك الكويت الدولي ش.م.ك.ع.
وشركته التابعة

البيانات المالية المجمعة
31 ديسمبر 2016

المحتويات

	الصفحة
تقرير مراقبي الحسابات المستقلين	4 – 1
بيان الربح أو الخسارة المجمع	5
بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر المجمع	6
بيان المركز المالي المجمع	7
بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع	8
بيان التدفقات النقدية المجمع	9
إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة	43 – 10

Deloitte.

ديلويت وتوش
الوزان وشركاه
شارع أحمد الجابر، الشرق
مجمع دار العوضي - الدور السابع والتاسع
ص.ب : 20174 الصفاة 13062
الكويت
هاتف : 2243 8060 - 965 2240 8844 +
فاكس : 2245 2080 - 965 2240 8855 +
www.deloitte.com

EY
نبني عالماً أفضل للعمل
العيبان والعصيمي وشركاهم
إرنست ويونغ
محاسبون قانونيون
صندوق: رقم ٧٤ الصفاة
الكويت الصفاة ١٣٠٠١
ساحة الصفاة
برج بيتك الطابق ١٨ – ٢١
شارع أحمد الجابر
هاتف : 2245 2880 / 2295 5000
فاكس : 2245 6419
kuwait@kw.ey.com
www.ey.com/me

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين إلى حضرات السادة المساهمين بنك الكويت الدولي ش.م.ك.ع.

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة

الرأي
لقد دققنا البيانات المالية المجمعة لبنك الكويت الدولي ش.م.ك.ع ("البنك") وشركته التابعة (يشار إليها معاً بـ"المجموعة")، والتي تتكون من بيان المركز المالي المجمع كما في 31 ديسمبر 2016 وبياني الربح أو الخسارة والربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر وبياني التغيرات في حقوق الملكية المجمع والتدفقات النقدية المجمعة المتعلقة به للسنة المنتهية بذلك التاريخ والإيضاحات حول البيانات المالية المجمعة، بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا أن البيانات المالية المجمعة المرفقة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، عن المركز المالي المجمع للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2016 وعن أدائها المالي المجمع وتدفقاتها النقدية المجمعة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة في دولة الكويت.

أساس الرأي
لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا طبقًا لتلك المعايير موضحة بمزيد من التفاصيل في قسم "مسؤوليات مراقبي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمعة" في تقريرنا. ونحن مستقلون عن المجموعة وفقاً لميثاق *الأخلاقيات المهنية للمحاسبين المهنيين* الصادر عن المجلس الدولي لمعايير الأخلاقيات المهنية للمحاسبين. وقد قمنا بالوفاء بمسؤولياتنا الأخلاقية وفقاً لميثاق المجلس الدولي لمعايير الأخلاقيات المهنية للمحاسبين. وإننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأي التدقيق.

أمور التدقيق الرئيسية
إن أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي نرى، بناءً على تقديرنا المهني، أنها تتسم بالأهمية القصوى في تدقيقنا للبيانات المالية المجمعة للسنة الحالية. وتم عرض هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية المجمعة ككل وإبداء رأينا حولها بدون إبداء رأي مستقل حول هذه الأمور. سيرد فيما يلي تفاصيل عن كيفية معالجتنا لكل أمر من هذه الأمور في إطار تدقيقنا له.

فيما يلي أمور التدقيق الرئيسية التي قمنا بتحديدها أثناء التدقيق:

انخفاض قيمة مديني التمويل

إن تقييم انخفاض قيمة مديني التمويل يعتبر من جوانب التقييم التي تتصف بأنها ذاتية بدرجة كبيرة نتيجة لمستوى الأحكام الذي تتخذه الإدارة في تحديد المخصصات التي تعتمد على مخاطر الائتمان المرتبطة بمديني التمويل. ومن بين بعض الأحكام التي اتخذتها الإدارة في المحاسبة عن انخفاض قيمة مديني التمويل تحديد أحداث انخفاض القيمة وتقييم الضمان وتقييم العملاء الذين تقترن بهم احتمالية التعثر والتدفقات النقدية المستقبلية لمديني التمويل الممنوحة.

نظرًا لأهمية مديني التمويل وما يرتبط بذلك من عدم التأكد من التقديرات، فإن هذه المخاطر تعتبر أحد أمور التدقيق الرئيسية. تم عرض أساس سياسة مخصصات انخفاض القيمة في السياسات المحاسبية وعرض الإفصاحات المتعلقة بالتعرض لمخاطر الائتمان في الإيضاح 26 حول البيانات المالية المجمعة.

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين إلى حضرات السادة المساهمين بنك الكويت الدولي ش.م.ك.ع.

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة (تتمة)

أمور التدقيق الرئيسية (تتمة)

تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها فهم وتقييم أدوات الرقابة على عمليات منح وتسجيل ومراقبة اجراءات مديني التمويل واحتساب مخصصات انخفاض القيمة للتأكيد على فعالية تشغيل أدوات الرقابة الرئيسية المطبقة والتي تحدد مديني التمويل منخفضة القيمة والمخصصات المطلوب احتسابها مقابلها. كجزء من إجراءات اختبار أدوات الرقابة، قمنا بتقييم ما إذا كانت أدوات الرقابة الرئيسية المتضمنة في الإجراءات أعلاه تتميز بفعاليتها من حيث التصميم والتنفيذ والتشغيل.

بالإضافة إلى اختبار أدوات الرقابة الرئيسية، قمنا باختيار عينات من مديني التمويل القائمة في تاريخ التقارير المالية وقمنا بتقييم هام لمعايير تحديد وقوع حدث انخفاض القيمة وبالتالي تحديد ما إذا كان هذا الحدث يتطلب احتساب مخصص لانخفاض القيمة. وبالنسبة للعينات التي تم اختيارها، قمنا أيضًا بمراجعة ما إذا كانت إدارة البنك قد قامت بتحديد كافة أحداث انخفاض القيمة التي قمنا بتحديدها. كما تضمنت العينات التي قمنا باختيارها مديني التمويل متعثرة السداد حيث قمنا بتقييم توقعات الإدارة للتدفقات النقدية التي يمكن استردادها وتقييم الضمانات وتقديرات الاسترداد في حالة العجز والمصادر الأخرى للسداد. بالنسبة لمديني التمويل المنتظمة، قمنا بتقييم ما إذا كان المقترضين لا يتعرضون لأية مخاطر تعثر محتملة والتي قد تؤثر على إمكانيات السداد.

قمنا أيضاً بتقييم مدى ملائمة الإفصاحات عن البيانات المالية المجمعة للبنك حول مخصص انخفاض قيمة مديني التمويل كما هو وارد بالتفصيل في الإيضاح 12.

معلومات أخرى مدرجة في التقرير السنوي للمجموعة لسنة 2016

إن الإدارة هي المسؤولة عن هذه المعلومات الأخرى. يتكون قسم "المعلومات الأخرى" من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لسنة 2016، بخلاف البيانات المالية المجمعة وتقرير مراقبي الحسابات حولها. لقد حصلنا على تقرير مجلس إدارة البنك، قبل تاريخ تقرير مراقبي الحسابات، ونتوقع الحصول على باقي أقسام التقرير السنوي للمجموعة لسنة 2016 بعد تاريخ تقرير مراقبي الحسابات.

إن رأينا حول البيانات المالية المجمعة لا يغطي المعلومات الأخرى ولا يعبر عن أي شكل من تأكيد النتائج حولها.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية المجمعة، فإن مسؤولياتنا هي الاطلاع على المعلومات الأخرى والنظر أثناء ذلك فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متوافقة بصورة جوهرية مع البيانات المالية المجمعة أو المعلومات التي حصلنا عليها أثناء التدقيق أو وجود أي تضليل جوهري بشأنها. وإذا توصلنا، استناداً إلى الأعمال التي قمنا بها وفقاً للمعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مراقبي الحسابات هذا، إلى وجود تضليل جوهري في هذه المعلومات الأخرى، فإنه يتعين علينا رفع تقرير حول تلك الوقائع. ليس لدينا أي معلومات يتم الإبلاغ عنها فيما يتعلق بهذا الشأن.

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة عن البيانات المالية المجمعة

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد وعرض هذه البيانات المالية المجمعة بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة في دولة الكويت وعن أدوات الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية مجمعة خالية من الأخطاء المادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية المجمعة، تتحمل الإدارة مسؤولية تقييم قدرة المجموعة على متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية مع الإفصاح، متى كان ذلك مناسباً، عن الأمور المتعلقة بأساس مبدأ الاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي ما لم تعتزم الإدارة تصفية المجموعة أو وقف أعمالها أو في حالة عدم توفر أي بديل واقعي سوى اتخاذ هذا الإجراء.

يتحمل المسؤولون عن الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين إلى حضرات السادة المساهمين بنك الكويت الدولي ش.م.ك.ع. (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة (تتمة)

مسؤوليات مراقبي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمعة

إن هدفنا هو الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية المجمعة ككل خالية من الأخطاء المادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، وإصدار تقرير مراقبي الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التوصل إلى تأكيد معقول يمثل درجة عالية من التأكيد، إلا أنه لا يضمن أن عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف تنتهي دائمًا باكتشاف الأخطاء المادية في حال وجودها. وقد تنشأ الأخطاء المادية عن الغش أو الخطأ وتعتبر مادية إذا كان من المتوقع بصورة معقولة أن تؤثر بصورة فردية أو مجمعة على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي يتم اتخاذها على أساس هذه البيانات المالية المجمعة.

كجزء من التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، اتخذنا أحكامًا مهنيةً وحافظنا على الحيطة المهنية خلال أعمال التدقيق. كما قمنا بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية المجمعة سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ ووضع وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة لتلك المخاطر، وكذلك الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ مادي ناتج عن الغش تفوق مخاطر عدم اكتشاف ذلك الناتج عن الخطأ؛ حيث إن الغش قد يتضمن التواطؤ أو التزوير أو الإهمال المتعمد أو التضليل أو تجاوز الرقابة الداخلية.

- فهم أدوات الرقابة الداخلية ذات الصلة بعملية التدقيق لوضع إجراءات التدقيق الملائمة للظروف ولكن ليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية أدوات الرقابة الداخلية لدى المجموعة.

- تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة المقدمة من قبل الإدارة.

- التوصل إلى مدى ملائمة استخدام الإدارة لأساس مبدأ الاستمرارية المحاسبي والقيام، استناداً إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، بتحديد ما إذا كان هناك عدم تأكد مادي متعلق بالأحداث أو الظروف والذي يمكن أن يثير شكًا جوهرياً حول قدرة المجموعة على متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية. وفي حالة التوصل إلى وجود عدم تأكد مادي، يجب علينا أن نأخذ بعين الإعتبار، في تقرير مراقبي الحسابات، الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية المجمعة أو تعديل رأينا في حالة عدم ملائمة الإفصاحات. تستند نتائج تدقيقنا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير مراقبي الحسابات. على الرغم من ذلك، قد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف المجموعة عن متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية.

- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية المجمعة وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها بما في ذلك الإفصاحات وتقييم ما إذا كانت البيانات المالية المجمعة تعبر عن المعاملات الأساسية والأحداث ذات الصلة بأسلوب يحقق العرض العادل.

- الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة حول المعلومات المالية للشركات أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة لإبداء رأي حول البيانات المالية المجمعة. ونحن مسؤولون عن إبداء التوجيهات والإشراف على عملية التدقيق وتنفيذها للمجموعة ونتحمل المسؤولية كاملةً عن رأي التدقيق.

إننا نتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الهامة بما في ذلك أي أوجه قصور جوهرية في أدوات الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها أثناء أعمال التدقيق.

نزود أيضًا المسؤولين عن الحوكمة ببيان يفيد بالتزامنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة فيما يختص بالاستقلالية، ونبلغهم أيضًا بكافة العلاقات والأمور الأخرى التي نرى بصورة معقولة أنها من المحتمل أن تؤثر على استقلاليتنا بالإضافة إلى التدابير ذات الصلة، متى كان ذلك مناسباً.

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين إلى حضرات السادة المساهمين بنك الكويت الدولي ش.م.ك.ع. (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة (تتمة)

مسؤوليات مراقبي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمعة (تتمة)

ومن خلال الأمور التي يتم إبلاغ المسؤولين عن الحوكمة بها، نحدد تلك الأمور التي تشكل الأمور الأكثر أهمية في تدقيق البيانات المالية المجمعة للسنة الحالية، ولذلك تعتبر هي أمور التدقيق الرئيسية. إننا نفصح عن هذه الأمور في تقرير مراقبي الحسابات الخاص بنا ما لم يمنع القانون أو اللوائح الإفصاح العلني عن هذه الأمور أو، في أحوال نادرة جداً، عندما نتوصل إلى أن أمرا ما يجب عدم الإفصاح عنه في تقريرنا لأنه من المتوقع بشكل معقول أن النتائج العكسية المترتبة على هذا الإفصاح تتجاوز المكاسب العامة له.

تقرير حول المتطلبات القانونية والرقابية الأخرى

في رأينا أيضاً إن البنك يحتفظ بدفاتر محاسبية منتظمة وأن البيانات المالية المجمعة والبيانات الواردة في تقرير مجلس إدارة البنك فيما يتعلق بهذه البيانات المالية المجمعة متفقة مع ما هو وارد في هذه الدفاتر. وأننا قد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض التدقيق، كما أن البيانات المالية المجمعة تتضمن جميع المعلومات التي تتطلبها التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن كفاية رأس المال والتعليمات بشأن معدل الرفع المالي والتي ينص عليها تعميما بنك الكويت المركزي رقم 2/رب، ر ب أ/ 2014/336 المؤرخ 24 يونيو 2014 ورقم 2/ر ب أ /2014/343 المؤرخ 21 أكتوبر 2014 على التوالي، وقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية، وعقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك والتعديلات اللاحقة لهما، وأنه قد أجري الجرد وفقاً للأصول المرعية. حسبما وصل إليه علمنا واعتقادنا لم تقع مخالفات للتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن كفاية رأس المال والتعليمات بشأن معدل الرفع المالي والتي ينص عليها تعميما بنك الكويت المركزي رقم 2/رب، ر ب أ/ 2014/336 المؤرخ 24 يونيو 2014 ورقم 2/ ر ب أ /2014/343 المؤرخ 21 أكتوبر 2014 على التوالي، ولقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية، أو لعقد التأسيس وللنظام الأساسي للبنك والتعديلات اللاحقة لهما، خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 على وجه قد يكون له تأثيراً مادياً على نشاط البنك أو مركزه المالي.

نبين أيضاً أنه خلال تدقيقنا لم يرد إلى علمنا وجود أية مخالفات لأحكام القانون رقم 32 لسنة 1968 والتعديلات اللاحقة له في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والتعليمات المتعلقة به خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 على وجه قد يكون له تأثيراً مادياً على نشاط البنك أو مركزه المالي.

وليد عبد الله العصيمي
سجل مراقبي الحسابات رقم 68 فئة أ
من العيبان والعصيمي وشركاهم
عضو في إرنست ويونغ

بدر عبد الله الوزان
سجل مراقبي الحسابات رقم 62 فئة أ
من الوزان وشركاه
ديلويت وتوش

8 يناير 2017
الكويت

بيان الربح أو الخسارة المجمع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016

ألف دينار كويتي

	إيضاح	***2016***	*2015*
ايرادات تمويل	3	**71,006**	63,159
تكاليف التمويل والتوزيعات للمودعين	4	**(21,257)**	(15,295)
صافي إيرادات التمويل		**49,749**	47,864
إيرادات أتعاب وعمولات	5	**8,789**	8,337
صافي الربح الناتج من صرف العملات الأجنبية		**815**	908
إيرادات استثمارات	6	**2,666**	5,393
إيرادات أخرى	7	**1,173**	18,242
مجموع إيرادات التشغيل		**63,192**	80,744
تكاليف موظفين		**(16,109)**	(14,650)
مصاريف عمومية وإدارية		**(11,987)**	(10,097)
استهلاك		**(2,003)**	(2,072)
مجموع مصروفات التشغيل		**(30,099)**	(26,819)
الربح من العمليات قبل المخصصات وخسائر انخفاض القيمة		**33,093**	53,925
المخصصات وخسائر انخفاض القيمة	8	**(13,505)**	(36,642)
الربح الناتج من العمليات		**19,588**	17,283
مخصص لـ:			
حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي		**(178)**	(160)
حصة ضريبة دعم العمالة الوطنية		**(520)**	(464)
حصة الزكاة		**(197)**	(179)
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة		**(450)**	(400)
ربح السنة		**18,243**	16,080
العائد إلى:			
مساهمي البنك		**18,203**	16,002
الحصص غير المسيطرة		**40**	78
		18,243	16,080
ربحية السهم الأساسية والمخففة العائدة إلى مساهمي البنك	9	**19.50 فلس**	17.14 فلس

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 27 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر المجمع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016

		ألف دينار كويتي
	2016	*2015*
ربح السنة	**18,243**	16,080
(الخسارة الشاملة الأخرى)/الدخل الشامل الآخر		
بنود سيعاد تصنيفها إلى بيان الربح أو الخسارة المجمع في الفترات اللاحقة		
موجودات مالية متاحة للبيع:		
- التغير في القيم العادلة	**(2,938)**	(2,162)
- المحول إلى بيان الربح أو الخسارة المجمع من الانخفاض في القيمة	**95**	863
- المحول إلى بيان الربح أو الخسارة المجمع من البيع	**271**	(396)
	(2,572)	(1,695)
بنود لن يتم تصنيفها ضمن بيان الربح أو الخسارة المجمع في الفترات اللاحقة		
إعادة تقييم ممتلكات ومعدات	**(77)**	1,006
الخسارة الشاملة الأخرى للسنة المتضمنة بشكل مباشر في حقوق الملكية	**(2,649)**	(689)
مجموع الدخل الشامل للسنة	**15,594**	15,391
العائد إلى:		
مساهمي البنك	**15,531**	15,362
الحصص غير المسيطرة	**63**	29
مجموع الدخل الشامل للسنة	**15,594**	15,391

بيان المركز المالي المجمع
كما في 31 ديسمبر 2016

	ايضاح	2016	2015
		ألف دينار كويتي	
الموجودات			
النقد والأرصدة لدى البنوك	10	**18,140**	15,904
المستحق من بنوك	11	**393,296**	457,599
مدينو تمويل	12	**1,268,456**	1,173,377
استثمار في أوراق مالية	13	**86,007**	64,731
استثمار في شركات زميلة	14	**1,533**	3,935
عقارات استثمارية	15	**40,235**	40,353
موجودات أخرى		**12,789**	8,151
ممتلكات ومعدات	16	**25,574**	25,997
مجموع الموجودات		**1,846,030**	1,790,047
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات			
المستحق للبنوك ومؤسسات مالية	17	**418,077**	483,958
حسابات المودعين	18	**1,124,832**	1,018,050
مطلوبات أخرى	19	**48,126**	40,235
مجموع المطلوبات		**1,591,035**	1,542,243
حقوق الملكية			
رأس المال	20	**103,732**	103,732
علاوة إصدار أسهم	21	**49,480**	49,480
أسهم خزينة	20	**(45,234)**	(45,234)
احتياطيات أخرى	21	**143,803**	136,675
حقوق الملكية العائدة لمساهمي البنك		**251,781**	244,653
الحصص غير المسيطرة		**3,214**	3,151
مجموع حقوق الملكية		**254,995**	247,804
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		**1,846,030**	1,790,047

الشيخ/ محمد جراح الصباح
رئيس مجلس الإدارة

محمد سعيد السقا
الرئيس التنفيذي بالوكالة

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 27 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016

ألف دينار كويتي

	حقوق الملكية العائدة لمساهمي البنك										الحصص غير المسيطرة	مجموع حقوق الملكية
				احتياطيات أخرى						المجموع		
	رأس المال	علاوة إصدار أسهم	أسهم خزانة	احتياطي قانوني	احتياطي اختياري	احتياطي أسهم خزانة	أرباح محتفظ بها	احتياطي القيمة العادلة	فائض إعادة تقييم	مجموع الاحتياطيات الأخرى		
الرصيد كما في 1 يناير 2016	103,732	49,480	(45,234)	30,800	24,717	4,846	43,305	16,093	16,914	136,675	244,653	3,151	247,804
ربح السنة	-	-	-	-	-	-	18,203	-	-	18,203	18,203	40	18,243
(الخسارة الشاملة الآخرى)/الدخل الشامل الآخر	-	-	-	-	-	-	-	(2,595)	(77)	(2,672)	(2,672)	23	(2,649)
مجموع الدخل الشامل/(الخسارة الشاملة)	-	-	-	-	-	-	18,203	(2,595)	(77)	15,531	15,531	63	15,594
الاستهلاك المحول للمباني	-	-	-	-	-	-	554	-	(554)	-	-	-	-
توزيعات (إيضاح 20)	-	-	-	-	-	-	(8,403)	-	-	(8,403)	(8,403)	-	(8,403)
المحول إلى الاحتياطيات	-	-	-	1,954	1,954	-	(3,908)	-	-	-	-	-	-
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2016	**103,732**	**49,480**	**(45,234)**	**32,754**	**26,671**	**4,846**	**49,751**	**13,498**	**16,283**	**143,803**	**251,781**	**3,214**	**254,995**
الرصيد كما في 1 يناير 2015	103,732	49,480	(45,234)	29,081	22,998	4,846	38,464	17,739	16,588	129,716	237,694	3,122	240,816
ربح السنة	-	-	-	-	-	-	16,002	-	-	16,002	16,002	78	16,080
الخسارة الشاملة الآخرى	-	-	-	-	-	-	-	(1,646)	1,006	(640)	(640)	(49)	(689)
مجموع الدخل الشامل/(الخسارة الشاملة)	-	-	-	-	-	-	16,002	(1,646)	1,006	15,362	15,362	29	15,391
الاستهلاك المحول للمباني	-	-	-	-	-	-	680	-	(680)	-	-	-	-
توزيعات (إيضاح 20)	-	-	-	-	-	-	(8,403)	-	-	(8,403)	(8,403)	-	(8,403)
المحول إلى الاحتياطيات	-	-	-	1,719	1,719	-	(3,438)	-	-	-	-	-	-
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2015	103,732	49,480	(45,234)	30,800	24,717	4,846	43,305	16,093	16,914	136,675	244,653	3,151	247,804

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 27 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

بيان التدفقات النقدية المجمع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016

		ألف دينار كويتي	
	إيضاح	***2016***	*2015*
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية			
ربح السنة		**18,243**	16,080
تسويات لـ:			
صافي الربح الناتج من صرف العملات الأجنبية		**(815)**	(908)
إيرادات توزيعات أرباح	6	**(1,636)**	(1,851)
خسارة/ (ربح) محقق من بيع استثمار في أوراق مالية	6	**252**	(277)
ربح من بيع شركة زميلة		**(7)**	**6**
حصة من نتائج شركات زميلة	6	**-**	(60)
ربح من بيع عقارات استثمارية	6	**-**	(1,969)
إيرادات إيجار من عقارات استثمارية	6	**(1,275)**	(1,236)
استهلاك		**2,003**	2,072
المخصصات وخسائر انخفاض القيمة	8	**13,505**	36,642
		30,270	48,493
التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:			
المستحق من بنوك		**50,653**	(66,345)
مدينو تمويل		**(107,802)**	(118,283)
موجودات أخرى		**(2,228)**	1,188
المستحق للبنوك والمؤسسات المالية		**(65,881)**	88,539
حسابات المودعين		**106,782**	29,306
مطلوبات أخرى		**9,235**	(101)
صافي النقد الناتج من/(المستخدم) الأنشطة التشغيلية		**21,029**	(17,203)
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية			
شراء استثمارات في أوراق مالية		**(66,195)**	(10,539)
المحصل من بيع استثمار في أوراق مالية		**40,718**	4,220
شراء عقارات استثمارية	15	**-**	(4,567)
المحصل من بيع عقارات استثمارية	15	**-**	2,000
شراء ممتلكات ومعدات		**(1,539)**	(1,964)
إيرادات توزيعات أرباح مستلمة		**1,636**	1,851
إيرادات تأجير مستلمة		**1,275**	1,236
صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية		**(24,105)**	(7,763)
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية			
توزيعات مدفوعة		**(8,338)**	(8,335)
صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية		**(8,338)**	(8,335)
صافي النقص في النقد والنقد المعادل		**(11,414)**	(33,301)
النقد والنقد المعادل في بداية السنة		**396,877**	430,178
النقد والنقد المعادل في نهاية السنة	22	**385,463**	396,877

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 27 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

1. التأسيس والأنشطة الأساسية

بنك الكويت الدولي ش.م.ك.ع ("البنك") هو شركة مساهمة كويتية عامة تأسست في دولة الكويت في 13 مايو 1973، كبنك متخصص ويخضع لرقابة بنك الكويت المركزي. إن أسهم البنك مدرجة لدى سوق الكويت للأوراق المالية.

في يونيو 2007، أصدر بنك الكويت المركزي رخصة للبنك للعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية السمحاء، وذلك اعتباراً من 1 يوليو 2007، ومنذ ذلك التاريخ، فإن جميع أنشطة البنك يتم ممارستها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية السمحاء كما يتم إقرارها من قبل هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في البنك.

إن النشاط الرئيسي للبنك هو تقديم الخدمات البنكية الإسلامية، شراء وبيع وتأجير العقارات وأنشطة تجارية أخرى. يتم القيام بالأنشطة التجارية على أساس شراء البضائع المختلفة وبيعها بالمرابحة بهامش ربح متفق عليه ويتم سدادها نقداً أو على أقساط.

يقع المركز الرئيسي للبنك في البرج الغربي – مجمع البنوك المشترك، ص. ب. 22822، الصفاة 13089، الكويت.

كما في 31 ديسمبر 2016، يعمل البنك من خلال 28 فرع محلي (2015: 26) ويعمل لدى البنك 704 موظفاً (2015: 690 موظفاً).

يمتلك البنك 73.6% من رأس المال المصدر لشركة رتاج للتأمين التكافلي ش.م.ك.م ("رتاج") الكويت. تعمل شركة رتاج في مجال تقديم خدمات التأمين بما يتفق مع الشريعة الإسلامية.

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية المجمعة للبنك وشركته التابعة (يشار إليهم مجتمعين بـ "المجموعة") للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 وفقاً لقرار مجلس إدارة البنك الصادر بتاريخ 8 يناير 2017.

إن الجمعية العمومية السنوية لمساهمي البنك لها الصلاحية في تعديل هذه البيانات المالية المجمعة بعد إصدارها.

تم إصدار قانون الشركات الجديد رقم 1 لسنة 2016 في 24 يناير 2016، وتم نشره في الجريدة الرسمية بتاريخ 1 فبراير 2016 والذي بموجبه تم إلغاء قانون الشركات رقم 25 لسنة 2012، والتعديلات اللاحقة له. وفقاً للمادة رقم (5)، سوف يتم تفعيل القانون الجديد بأثر رجعي اعتباراً من 26 نوفمبر 2012، تم اصدار اللائحة التنفيذية الجديدة للقانون رقم 1 لسنة 2016 في 12 يوليو 2016، وتم نشره في الجريدة الرسمية بتاريخ 17 يوليو 2016، وبهذا فقد ألغي العمل باللائحة التنفيذية للقانون رقم 25 لسنة 2012.

2. أساس الإعداد والسياسات المحاسبية الهامة

2.1 أساس الإعداد

تم إعداد هذه البيانات المالية المجمعة وفقاً لتعليمات دولة الكويت لمؤسسات الخدمات المالية التي تخضع لرقابة بنك الكويت المركزي. وتتطلب هذه التعليمات تطبيق كافة المعايير الدولية للتقارير المالية، باستثناء متطلبات معيار المحاسبة الدولي 39 "الأدوات المالية: التحقق والقياس" حول المخصص المجمع والتي تحل محلها تعليمات بنك الكويت المركزي حول تكوين حد أدنى للمخصص العام، كما هو موضح بالسياسات المحاسبية المتعلقة بانخفاض قيمة الموجودات المالية وعدم إمكانية تحصيلها (إيضاح 2.5).

تم إعداد البيانات المالية المجمعة على أساس مبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء قياس الموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة أو الموجودات المالية المصنفة كمتاحة للبيع والممتلكات والمعدات وفقاً للقيمة العادلة.

تم عرض البيانات المالية المجمعة بالدينار الكويتي الذي يمثل العملة الرئيسية للبنك وشركة رتاج مدوراً لأقرب ألف دينار ما لم يذكر غير ذلك.

2.2 التغيرات في السياسات المحاسبية والإفصاحات

إن السياسات المحاسبية المستخدمة مماثلة لتلك المستخدمة في السنة السابقة. بإستثناء تطبيق التعديلات على المعايير الحالية القابلة للتطبيق والتي تسري للفترات السنوية التي تبدأ في 1 يناير 2016، لم يكن لها أي تأثير مادي على السياسات المحاسبية أو المركز أو الأداء المالي للمجموعة.

2. أساس الإعداد والسياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

2.3 المعايير والتفسيرات الصادرة ولكن لم يتم تطبيقها بعد

تم إصدار المعايير الدولية للتقارير المالية والتفسيرات التالية ولكنها لم تسر بعد ولم يتم تطبيقها بشكل مبكر من قبل المجموعة. تعتزم المجموعة تطبيق تلك المعايير عندما تصبح سارية.

المعيار الدولي للتقارير المالية 9 الأدوات المالية (يسري مفعوله على السنوات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018)

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في 24 يوليو 2014 الإصدار الأخير من المعيار الدولي للتقارير المالية 9، ويشمل نموذج خسائر انخفاض القيمة المتوقعة ويقدم تعديلات محدودة على متطلبات التصنيف والقياس للموجودات المالية. يحل هذا الاصدار محل كافة الإصدارات السابقة ويسري بشكل إلزامي على الفترات التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018 مع السماح بالتطبيق المبكر وسوف يحل محل معيار المحاسبة الدولي 39 الأدوات المالية: التحقق والقياس. سوف تقوم المجموعة بتقييم تأثير هذا المعيار فيما يتعلق بالتوجيهات الصادرة عن بنك الكويت المركزي.
تعتزم المجموعة تطبيق المعيار الجديد في تاريخ السريان المطلوب. خلال سنة 2016، بدأت المجموعة في عملية تقييم التأثير المحتمل لهذا المعيار وقامت بإجراء تقييم عالي المستوى لتأثير كافة الجوانب الثلاثة للمعيار الدولي للتقارير المالية 9. يستند هذا التقييم المبدئي إلى المعلومات المتاحة حالياً وقد يخضع للتغييرات الناتجة من التحليلات المفصلة بدرجة أكبر أو المعلومات المعقولة المؤيدة الإضافية المتاحة للمجموعة في المستقبل. سوف تقوم المجموعة بتقييم تأثير هذا المعيار على البيانات المالية المجمعة للمجموعة عند التطبيق.

المعيار الدولي للتقارير المالية 15: الإيرادات الناتجة من العقود مع العملاء (يسري مفعوله على السنوات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018)

يحدد المعيار الدولي للتقارير المالية 15 كيف ومتى تقوم المجموعة بتحقق إيرادات ويلزم المجموعة كذلك بتزويد مستخدمي البيانات المالية بإفصاحات ذات صلة تتضمن المزيد من المعلومات. يطرح المعيار نموذجًا فردياً مكونًا من خمس خطوات قائم على المبادئ ينطبق على كافة العقود مع العملاء. تقوم المجموعة في الوقت الحالي بتقييم تأثير هذا المعيار.

المعيار الدولي للتقارير المالية 16- عقود التأجير (يسري مفعوله على السنوات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2019)

في شهر يناير 2016، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية المعيار الجديد للمحاسبة عن عقود التأجير- المعيار الدولي للتقارير المالية 16 عقود التأجير. لا يؤدي المعيار الجديد إلى تغيير جوهري في المحاسبة عن عقود التأجير بالنسبة للمؤجرين ولكن يتطلب من المستأجرين تسجيل أغلبية عقود التأجير في ميزانيتهم العمومية كالتزامات عقود تأجير بالإضافة إلى الموجودات الخاضعة لحق الاستخدام المقابلة. يجب أن يطبق المستأجرون نموذج موحد لكافة عقود التأجير المحققة ولكن يكون لهم خيار عدم تحقق عقود التأجير قصيرة الأجل وعقود تأجير الموجودات منخفضة القيمة. وبصفة عامة، يكون نموذج تحقق الأرباح أو الخسائر لعقود التأجير المحققة مماثل للمحاسبة عن عقد التأجير التمويلي حاليا، مع تسجيل الأرباح ومصروفات الاستهلاك على نحو مستقل في بيان الأرباح أو الخسائر. يسري المعيار الدولي للتقارير المالية 16 للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2019. ويسمح بالتطبيق المبكر بشرط أن يتم تطبيق معيار الإيرادات الجديد، المعيار الدولي للتقارير المالية 15 في نفس التاريخ. يجب أن يطبق المستأجرون المعيار الدولي للتقارير المالية 16 بطريقة التطبيق الكامل أو المعدل بأثر رجعي. إن المجموعة لا تتوقع التطبيق المبكر لهذا المعيار وتقوم في الوقت الحالي بتقييم تأثير هذا المعيار.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 7 بيان التدفقات النقدية (يسري مفعوله على السنوات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2017)

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في يناير 2016 تعديلات على معيار المحاسبة الدولية 7 بيان التدفقات النقدية بهدف تحسين الافصاحات عن الأنشطة المالية ومساعدة المستخدمين على الفهم الأفضل لأوضاع السيولة لدى الشركات التي يتم نقل التقارير عنها. وفقاً للمتطلبات الجديدة، ينبغي على الشركات الإفصاح عن التغيرات في مطلوباتها المالية نتيجة للأنشطة المالية مثل التغيرات في التدفقات النقدية والبنود غير النقدية (أي، الأرباح والخسائر نتيجة للحركات في العملات الأجنبية). يسري هذا التعديل اعتباراً من 1 يناير 2017. إن المجموعة تقوم حالياً بتقييم تأثير هذا المعيار.

2. أساس الإعداد والسياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

2.4 أساس التجميع

يتم تجميع البيانات المالية للشركات التابعة ضمن البيانات المالية المجمعة اعتباراً من تاريخ نقل السيطرة إلى المجموعة وحتى التاريخ الذي تتوقف فيه تلك السيطرة. حيث تجرى التعديلات الضرورية على البيانات المالية للشركات التابعة لتتفق سياساتها المحاسبية مع تلك المطبقة في البنك. عند إعداد البيانات المالية المجمعة يتم استبعاد الأرصدة والمعاملات فيما بين شركات المجموعة وكذلك أي إيرادات أو مصروفات غير محققة ناتجة عن تلك المعاملات. يتم إعداد البيانات المالية للشركة التابعة إما كما بتاريخ تقرير البنك أو بتاريخ لا يتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ تقرير البنك.

يتم عرض الحصص في حقوق ملكية الشركات التابعة التي لا تعود إلى المجموعة كحصص غير مسيطرة في بيان المركز المالي المجمع. تقاس الحصص غير المسيطرة بالحصة النسبية لصافي أصول الشركة التي يتم حيازتها، وتوزع الخسائر على الحصص غير المسيطرة حتى ولو تجاوزت نصيب الحصة غير المسيطرة في حقوق ملكية الشركة التابعة. يتم معالجة المعاملات مع الحصص غير المسيطرة كمعاملات مع ملاك حقوق ملكية المجموعة. تسجل الأرباح أو الخسائر نتيجة بيع الحصص غير المسيطرة دون فقدان السيطرة في حقوق الملكية.

عندما يتم فقدان السيطرة، تقوم المجموعة باستبعاد موجودات ومطلوبات الشركة التابعة وأي حصص غير مسيطرة والمكونات الأخرى لحقوق الملكية المتعلقة بالشركة التابعة. يتم الاعتراف بأي فائض أو عجز ناتج عن فقدان السيطرة في بيان الربح أو الخسارة المجمع. إذا احتفظت المجموعة بأي حصة في الشركة التابعة السابقة، عندئذ يتم قياس هذه الحصة بالقيمة العادلة بتاريخ فقدان السيطرة. لاحقاً، يتم المحاسبة عنها كشركة مستثمر بها محاسب عنها بطريقة حقوق الملكية أو كأصل مالي وفقاً لمستوى تأثير الحصة المحتفظ بها.

2.5 ملخص السياسات المحاسبية الهامة

دمج الأعمال

يتم المحاسبة عن دمج الأعمال باستخدام طريقة الاستحواذ في تاريخ الشراء، وهو التاريخ الذي يتم فيه نقل السيطرة إلى المجموعة. تُسيطر المجموعة على الشركة المستثمر بها فقط إذا كان لدى المجموعة:

- السلطة على الشركة المستثمر بها (أي أن الحقوق القائمة التي تتيح لها قدرتها الحالية على توجيه أنشطة الشركة المستثمر بها)؛
- التعرض للعائدات المتغيرة أو امتلاك حقوق بها نتيجة مشاركتها في الشركة المستثمر بها، و
- قدرة المجموعة على استخدام سلطتها على الشركة المستثمر بها للتأثير على مبلغ العائدات.

عندما تكون حصة المجموعة في الشركة المستثمر بها أقل من أغلبية حقوق التصويت أو حقوق مماثلة للشركة المستثمر بها، فإن المجموعة تأخذ في الإعتبار كافة الحقائق والظروف عند تقييم سيطرتها على الشركة المستثمر بها من عدمه، بما في ذلك:

- الترتيبات التعاقدية مع أصحاب حق التصويت الآخرين في الشركة المستثمر بها؛
- الحقوق الناشئة من الترتيبات التعاقدية الآخرى؛
- حقوق تصويت المجموعة وحقوق التصويت المحتملة؛

تقوم المجموعة بقياس الشهرة كما في تاريخ الشراء كما يلي:

- القيمة العادلة للمقابل المحول؛ بالإضافة إلى
- المبلغ المدرج للحصص غير المسيطرة في الشركة المشتراة؛ بالإضافة إلى
- إذا كان دمج الأعمال يتم على مراحل، القيمة العادلة لحصص حقوق الملكية الموجودة سابقاً في الشركة المشتراة؛ مطروحاً من
- صافي المبلغ المدرج للموجودات المقتناة والمطلوبات المفترضة والتي يمكن تحديدها.

عندما يكون الفائض بالسالب، يتم الاعتراف بالربح الناتج عن الشراء بأسعار مخفضة مباشرةً في بيان الربح أو الخسارة المجمع.

تُحمّل تكاليف المعاملات، بخلاف تلك المتعلقة بإصدارأدوات دين أو أوراق مالية، والتي تتكبدها المجموعة فيما يتعلق بدمج الأعمال كمصاريف عند تكبدها.

2. أساس الإعداد والسياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

2.5 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

الأدوات المالية - التصنيف والاعتراف وعدم الاعتراف والقياس

التصنيف

طبقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم 39، تقوم المجموعة بتصنيف الأدوات المالية كـ "موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة"، و"قروض ومدينون"، و"موجودات مالية متاحة للبيع" أو "مطلوبات مالية غير تلك المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة". تحدد الإدارة التصنيف المناسب لكل أداة عند الاقتناء.

يتم تصنيف النقد والأرصدة لدى البنوك والمستحق من البنوك بما في ذلك التورق لدى بنك الكويت المركزي ومدينو التمويل وبعض الموجودات الأخرى كـ "قروض ومدينين".

قروض ومدينون

إن القروض والمدينون هي موجودات مالية غير مشتقة ذات دفعات ثابتة أو محددة غير مسعرة في سوق نشط. يقوم البنك بتقديم المنتجات والخدمات التي تتفق مع تعليمات الشريعة الإسلامية مثل المرابحة والإستصناع والوكالة والإجارة التي يتم تصنيفها كقروض ومدينين ويعرض كـ"مدينو التمويل" في بيان المركز المالي المجمع. إن المبالغ المستحقة يتم تسويتها على أقساط أو على أساس الدفع الآجل.

المرابحة هي اتفاقية بيع سلع وعقارات لعميل "مع وعد بالشراء" بسعر يتضمن التكلفة مضافاً إليها نسبة ربح متفق عليه وذلك بعد قيام البنك باقتناء الأصل.

الإستصناع هو عقد بيع مبرم بين مالك العقد والمقاول حيث يتعهد المقاول بناء على طلب مالك العقد بتصنيع واقتناء المنتج موضوع العقد وفقاً للمواصفات وبيعه لمالك العقد مقابل سعر متفق عليه وفقاً لطريقة سداد سواء من خلال السداد المقدم أو بالأقساط أو بتأجيل السداد إلى تاريخ مستقبلي محدد.

الوكالة هي اتفاقية تقوم بموجبها المجموعة بتقديم مبلغ من المال إلى عميل بموجب ترتيبات وكالة، ويقوم هذا العميل باستثمار هذا المبلغ وفقاً لشروط محددة مقابل أتعاب. ويلتزم الوكيل برد المبلغ في حالة التخلف أو الإهمال أو الإخلال بأي من بنود وشروط الوكالة.

عندما تكون المجموعة الطرف المؤجر

مدينو الإجارة

الإجارة هي معاملة إسلامية تشتمل على الشراء والإيجار المباشر لأي أصل بالتكلفة التي تضمن أن يحول المؤجر للمستأجر الحق في استخدام الأصل خلال المدة الزمنية المتفق عليها مقابل دفعة أو مجموعة من الدفعات. وفي نهاية مدة الإيجار، يكون للمستأجر الخيار في شراء الأصل. تم تسجيل مديني الإجارة بالحد الأدنى للدفعات الإيجارية التراكمية المستحقة ناقص مخصص الانخفاض في القيمة، إن وجد، ويتم عرضها بصافي الإيرادات المؤجلة.

عقود الإيجار التشغيلي

يتم اعتبار عقود الإيجار التي يحتفظ المؤجر خلالها بمنافع ومخاطر ملكية الموجودات المؤجرة على أنها عقود تأجير تشغيلي.

يتم تسجيل الموجودات المؤجرة بمبالغ تساوي صافي الاستثمارات القائمة في عقود الإيجار.

موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

هذه الموجودات المالية هي إما موجودات مالية محتفظ بها لغرض المتاجرة أو تلك التي تُصنَف كـ "استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة" عند الاعتراف المبدئي. يتم تصنيف الأصل المالي في هذه الفئة فقط إذا تم حيازته في الأساس لغرض تحقيق ربح من تقلب سعره على المدى القصير أو تم تصنيفه من قبل الإدارة وفقاً لإدارة مخاطر أو استراتيجية استثمار موثقة وتم رفع تقرير بذلك إلى أعضاء الإدارة العليا وفقاً لهذا الأساس.

موجودات مالية متاحة للبيع

تتضمن الموجودات المالية المتاحة للبيع استثمارات في أسهم ملكية وأوراق دين (على سبيل المثال صكوك). إن الاستثمارات في أسهم المصنفة كمتاحة للبيع هي تلك الاستثمارات التي لا يتم تصنيفها كمحتفظ بها للمتاجرة ولا يتم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. إن أوراق الدين ضمن هذه الفئة هي تلك الأوراق التي يُنوى الاحتفاظ بها لفترة زمنية غير محددة والتي يمكن بيعها تلبيةً لاحتياجات السيولة أو استجابةً للتغيرات في ظروف السوق.

2. أساس الإعداد والسياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

2.5 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

بعد القياس المبدئي، يتم لاحقاً قياس الاستثمارات المالية المتاحة للبيع بالقيمة العادلة مع تسجيل الأرباح أو الخسائر غير المحققة في الدخل الشامل الآخر وتسجل ضمن احتياطي الاستثمارات المتاحة للبيع حتى يتم استبعاد الاستثمار، وفي هذه الحالة، يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر المتراكمة ضمن ايرادات الاستثمار، أو يتم اعتبار الاستثمار منخفض القيمة عندما يتم إعادة تصنيف الخسائر المتراكمة من احتياطي الاستثمارات المتاحة للبيع إلى بيان الربح أو الخسارة. وتسجل الفوائد المكتسبة أثناء الاحتفاظ بالاستثمارات المالية المتاحة للبيع كإيرادات استثمار باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية.

المطلوبات المالية بخلاف المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

إن المطلوبات المالية التي لا يتم الاحتفاظ بها بغرض المتاجرة يتم تصنيفها كـ "مطلوبات مالية غير تلك بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة".

تتضمن المطلوبات المالية المستحق للبنوك والمؤسسات المالية وحسابات المودعين الناشئة عن عقود المضاربة والوكالة ومطلوبات أخرى. إن المضاربة هي عقد بين البنك والعميل حيث يتفق الطرفان على توزيع الربح المحقق من ودائع وحسابات العملاء الاستثمارية حسب المتفق عليه مع العملاء. إن الوكالة هي عقد بين البنك والعميل حيث يوافق البنك على تقديم معدل عائد متوقع على العمليات التي يدخلها البنك بالنيابة عن العميل.

الاعتراف وعدم الاعتراف

يتم الاعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية عندما تصبح المجموعة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة.

يتم إدراج كافة عمليات الشراء والبيع النظامية للموجودات المالية باستخدام تاريخ التسوية (التاريخ الذي يتسلم فيه البنك أو يسلم الأصل المالي). ويتم إدراج التغيرات في القيمة العادلة بين تاريخ المتاجرة وتاريخ التسوية في بيان الربح أو الخسارة المجمع أو في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر المجمع وفقاً للسياسة المحاسبية المطبقة والخاصة بكل أداة مالية.

إن عمليات الشراء والبيع النظامية هي عمليات شراء أو بيع موجودات مالية تتطلب تسليم الموجودات خلال فترة زمنية يتم تحديدها عامة وفقاً للقوانين أو الأعراف المتعامل بها في السوق.

لا يتم الاعتراف بالموجودات المالية (كلياً أو جزئياً) عندما:

- تنقضي الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية؛ أو
- تحتفظ المجموعة بالحق في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية، لكن مع تحمل التزام بدفع التدفقات النقدية بالكامل دون تأخير إلى طرف آخر بموجب اتفاقية تنص على ذلك؛ أو
- تقوم المجموعة بتحويل حقوقها في استلام التدفقات النقدية من الأصل أو أن تكون (أ) قامت بتحويل كافة المخاطر والمنافع المرتبطة بالأصل أو (ب) لم تقم المجموعة بتحويل كافة المخاطر أو المنافع المرتبطة بالأصل وكذلك لم تحتفظ بهما لكنها فقدت السيطرة على الأصل.

عندما تقوم المجموعة بتحويل حقوقها للحصول على تدفقات نقدية من أحد الأصول ولم تقم بتحويل أو الاحتفاظ بكافة المخاطر أو المنافع المرتبطة بالأصل، ولم تقم بتحويل السيطرة على الأصل؛ فإن الأصل يتحقق إلى الحد الذي يبقى المجموعة عنده مستمرة في السيطرة على الأصل. يتم قياس السيطرة المستمرة التي تأخذ شكل ضمان على الأصل المحول بالقيمة الدفترية للأصل والحد الأقصى للمبلغ الذي كان يتعين على المجموعة سداده، أيهما أقل.

لا يتم الاعتراف المطلوبات المالية عندما يتم الوفاء بالالتزامات المرتبطة بالمطلوبات المالية أو إلغاؤها أو انتهاء صلاحية استحقاقها. في حالة استبدال مطلوبات مالية قائمة بمطلوبات أخرى من قبل نفس المقرض وذلك بشروط تختلف بشكل جوهري أو في حالة تعديل الشروط التعاقدية لالتزام قائم بشكل جوهري فإن ذلك الاستبدال أو التعديل يتم التعامل معه على أنه عدم اعتراف بالالتزام الأصلي واعتراف بالتزام جديد. يتم الاعتراف بالفرق في المبالغ المحملة في بيان الربح أو الخسارة المجمع.

يدرج العقار الذي تم حيازته من تسوية دين بقيمة مدينو التمويل ذات الصلة أو القيمة العادلة الحالية لهذه الموجودات، أيهما أقل. يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر الناتجة من البيع وخسائر إعادة التقييم في بيان الربح أو الخسارة المجمع.

2. أساس الإعداد والسياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

2.5 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

القياس

يتم قيد كافة الموجودات والمطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة للمقابل المدفوع بالإضافة إلى تكاليف المعاملة باستثناء الموجودات المالية المصنفة كـ "موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة". يتم الاعتراف بتكاليف المعاملة للموجودات المالية المصنفة كـ "استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة" في بيان الربح أو الخسارة المجمع.

عند القياس اللاحق يتم قياس وإدراج الموجودات المالية المصنفة كـ "الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة" بالقيمة العادلة. يتم إدراج الأرباح/الخسائر المتحققة وغير المتحققة الناتجة عن تغيرات القيمة العادلة في بيان الربح أو الخسارة المجمع. يتم إدراج "القروض والمدينين" بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل العائد الفعلي مطروحاً منها أي مخصص للانخفاض في القيمة. أما بالنسبة للموجودات المصنفة كـ "الموجودات المالية متاحة للبيع" فيتم لاحقا قياسها بالقيمة العادلة، حتى يتم بيع الاستثمار أو استبعاده بطريقة أخرى، أو يتم تحديد انخفاض قيمته ويتم إثبات الأرباح / الخسائر المتراكمة، المدرجة سابقاً في الدخل الشامل الآخر، في بيان الربح أو الخسارة المجمع للسنة.

يتم لاحقاً قياس "المطلوبات المالية غير تلك المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة" بالتكلفة المطفأة.

انخفاض قيمة الموجودات المالية وعدم إمكانية تحصيلها

في تاريخ كل تقرير، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان هناك أي دليل موضوعي على انخفاض قيمة أصل مالي أو مجموعة من الموجودات المالية. وتنخفض قيمة الأصل المالي أو مجموعة الموجودات المالية في حال توافر دليل موضوعي على الانخفاض في القيمة نتيجة لوقوع حدث أو أكثر بعد الاعتراف المبدئي بالأصل ("حدث خسارة متكبدة") وأثر هذا الحدث على التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة للأصل المالي أو مجموعة الموجودات المالية التي يمكن تقييمها بشكل موثوق به. قد يتضمن دليل الانخفاض في القيمة مؤشرات تدل على أن الدائنين أو مجموعة الدائنين يواجهون صعوبات أو تعثرات مالية في الأرباح أو الدفعات الرئيسية، أو احتمالية إشهار إفلاسهم أو إعادة تنظيم مالي آخر وحينما تشير البيانات الملحوظة إلى وجود انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية كالتغيرات في المتأخرات أو الظروف الاقتصادية التي تتعلق بالتعثر.

الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة

بالنسبة للموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة، تقوم المجموعة أولاً بتقييم ما إذا كان هناك دليل موضوعي على وجود انخفاض في القيمة بشكل فردي للموجودات المالية التي تعتبر جوهرية بشكل فردي، أو بشكل جماعي للموجودات المالية التي لا تعتبر جوهرية بشكل فردي. وإذا لم تجد المجموعة دليلاً على انخفاض القيمة لأصل مالي تم تقييمه بشكل فردي، سواء كان جوهريا أم لا، فإنها تقوم بتضمين هذا الأصل في مجموعة الموجودات المالية ذات خصائص مخاطر ائتمانية متماثلة، حيث تقوم باختبار انخفاض قيمتها بشكل جماعي.

لا تدخل الموجودات التي يتم اختبار انخفاض قيمتها بشكل فردي والتي تم تسجيل خسارة انخفاض في قيمتها، أو استمر انخفاض قيمتها، ضمن عملية اختبار انخفاض قيمتها بشكل جماعي.

يتم قياس أي خسارة نتيجة الانخفاض في القيمة على أنها الفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة (باستثناء الخسائر الائتمانية المستقبلية المتوقعة والتي لم يتم تكبدها بعد). يتم خصم القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة وفقاً لمعدل الفائدة الفعلية الأصلية للموجودات المالية.

تم تخفيض القيمة الدفترية للأصل من خلال استخدام حساب مخصص ويتم تسجيل الخسارة في بيان الربح أو الخسارة المجمع. ويتم شطب التسهيلات بالإضافة إلى المخصصات ذات الصلة نظراً لعدم وجود تصور واقعي للاسترداد المستقبلي وقد تم تسجيل كافة الضمانات أو تحويلها لصالح المجموعة. وإذا زاد أو انخفض مبلغ خسارة انخفاض القيمة المتوقعة في سنة لاحقة نظراً لوقوع حدث ما بعد تسجيل الانخفاض في القيمة، فإن خسارة الانخفاض في القيمة المسجلة سابقا يتم زيادتها أو تخفيضها من خلال تعديل حساب المخصص.

يتم تسجيل عكس خسائر انخفاض القيمة المسجل في السنوات السابقة عندما يظهر مؤشر أن خسائر انخفاض قيمة الأصل المالي لم تعد موجودة ويمكن ربط الانخفاض بصورة موضوعية بحدث يقع بعد تسجيل انخفاض القيمة. بإستثناء أدوات الملكية المصنفة كمتاحة للبيع، فإنه يتم تسجيل عكس خسائر انخفاض القيمة في بيان الربح أو الخسارة المجمع إلى الحد الذي لا يتجاوز معه القيمة الدفترية للأصل تكلفته المطفأة في تاريخ العكس. بالنسبة للاستثمارات في أسهم متاحة للبيع، يتم تسجيل عكس خسائر الانخفاض في القيمة كزيادة من خلال بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر المجمع.

يتم شطب الموجودات المالية عندما لا يكون هناك احتمال واقعي لاستردادها.

2. أساس الإعداد والسياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

2.5 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

المخصص العام

وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، يتم احتساب مخصص عام بحد أدنى على كافة التسهيلات الائتمانية التي لم يتم احتساب مخصصات محددة لها، بعد استبعاد بعض فئات الضمانات. يتم الاحتفاظ بالحد الأدنى للمخصص العام الذي يزيد عن نسبة الـ 1% الحالية للتسهيلات النقدية ونسبة 0.5% للتسهيلات غير النقدية كمخصص عام حتى صدور تعليمات أخرى من بنك الكويت المركزي.

التقاص

يتم التقاص بين الموجودات والمطلوبات المالية ويتم إدراج صافي المبلغ الظاهر في بيان المركز المالي المجمع فقط عند وجود حق قانوني يلزم بإجراء التقاصي على المبالغ المسجلة وتنوي المجموعة تسوية هذه المبالغ على أساس الصافي.

ضمانات قيد البيع

تقوم المجموعة أحياناً بحيازة على موجودات غير نقدية لمدينو التمويل. إن هذه الموجودات يتم إدراجها بالقيمة الدفترية للتسهيلات المرتبطة بها أو القيمة العادلة الحالية لتلك الموجودات أيهما أقل. يتم إدراج الأرباح أو الخسائر الناتجة عن الاستبعاد وخسائر إعادة التقييم في بيان الربح أو الخسارة المجمع.

الضمانات المالية

تقدم المجموعة في سياق نشاطها الاعتيادي ضمانات مالية تتكون من خطابات الاعتماد والضمان والقبولات. يتم إدراج الضمانات المالية في البيانات المالية المجمعة مبدئياً بالقيمة العادلة التي تمثل القسط المحصل، في المطلوبات الأخرى. كما يتم إدراج القسط المحصل في بيان الربح أو الخسارة المجمع ضمن بند "إيرادات أتعاب وعمولات" على أساس القسط الثابت على مدى فترة الضمان. لاحقاً، يتم قياس الالتزام بأفضل تقدير للمصروف المطلوب لتسوية الالتزام الحالي في تاريخ التقرير المالي و المبلغ المعترف به ناقصاً الإطفاء المتراكم، أيهما أعلى. عندما يصبح السداد بموجب الضمان محتملاً، يتم تحميل القيمة الحالية لصافي الدفعات المتوقعة ناقصاً القسط غير المطفأ على بيان الربح أو الخسارة المجمع.

يتم تقييم مدى انخفاض الضمانات المالية وخطابات الاعتماد ويتم احتساب مخصصات مقابل انخفاض القيمة بطريقة مماثلة لمدينو التمويل.

تحقق الإيرادات

تتحقق الإيرادات من عمليات المرابحة والإستصناع ووكالة على أساس معدل العائد الفعلي والذي يتم تحديده عند الاعتراف المبدئي بالأصل المالي ولا يتم لاحقاً تغيير ذلك المعدل.

تتحقق الإيرادات من عمليات الإجارة على مدار عقد الإجارة بحيث يتحقق عائد ثابت على صافي قيمة الاستثمار القائمة.

يتضمن احتساب معدل العائد الفعلي جميع الأتعاب المدفوعة والمستلمة وتكاليف المعاملات وكذلك الخصم والعلاوات والتي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من معدل العائد الفعلي.

يتحقق إيراد الأتعاب والعمولات المرتبط بمصاريف المعاملات والخدمات البنكية، عند تقديم الخدمة.

تتحقق إيرادات توزيعات الأرباح عندما يثبت الحق في استلام دفعات الأرباح. تتحقق الأتعاب الأخرى عندما يتم تقديم الخدمة.

تتحقق إيرادات التأجير من العقارات الاستثمارية على القسط الثابت على مدى فترة التأجير.

عندما يتم تخفيض قيمة أداة مالية مصنفة كـ "مدينو تمويل" إلى قيمتها الاستردادية المقدرة، يتم الاعتراف بإيراداتها على الجزء الذي لم تنخفض قيمته على أساس معدل العائد الفعلي الأصلي الذي تم استخدامه لخصم التدفقات النقدية المستقبلية لغرض قياس القيمة التي يمكن استردادها.

تكاليف التمويل

تتعلق تكاليف التمويل مباشرةً بالأرصدة المستحقة للبنوك والمؤسسات المالية وحسابات المودعين. يتم إدراج كافة تكاليف التمويل كمصروفات في الفترة التي تتكبد فيها.

العملات الأجنبية

يتم قيد المعاملات بالعملات الأجنبية وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ المعاملات. ويتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية القائمة في نهاية السنة إلى الدينار الكويتي وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ التقرير المالي، وتدرج الأرباح أو الخسائر الناتجة عن عملية التحويل في بيان الربح أو الخسارة المجمع.

2. أساس الإعداد والسياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

2.5 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

إن البنود غير النقدية المدرجة بالقيمة العادلة والمقومة بالعملات الأجنبية يتم تحويلها وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ تحديد القيمة العادلة. إن فروق التحويل الناتجة من البنود غير النقدية المصنفة "بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة" تدرج ضمن أرباح أو خسائر التغير في القيمة العادلة في بيان الربح أو الخسارة المجمع. بينما تدرج فروق التحويل الناتجة من البنود غير النقدية المصنفة كموجودات مالية "متاحة للبيع" ضمن بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل.

توزيعات الأرباح للأسهم العادية

يتم إثبات توزيعات الأرباح على الأسهم العادية كالتزام ويتم خصمها من حقوق المساهمين عندما يتم الموافقة عليها من قبل مساهمي البنك وذلك في اجتماع الجمعية العمومية السنوي.

إن توزيعات أرباح السنة التي يتم الموافقة عليها في اجتماع الجمعية العمومية السنوي بعد تاريخ التقرير يتم الإفصاح عنها كأحداث بعد تاريخ التقارير المالية.

المساهمات القانونية

حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي

يحتسب البنك حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بنسبة 1% من الأرباح وفقاً للاحتساب المعدل استناداً إلى قرار مجلس إدارة المؤسسة، بعد استبعاد المحول إلى الاحتياطي القانوني من ربح السنة.

ضريبة دعم العمالة الوطنية

يحتسب البنك ضريبة دعم العمالة الوطنية طبقاً للقانون رقم 19 لعام 2000 وقرار وزارة المالية رقم 24 لعام 2006 بنسبة 2.5% من الدخل الخاضع للضريبة للسنة. بموجب القانون، إن توزيعات الأرباح النقدية من الشركات المدرجة والخاضعة لضريبة دعم العمالة الوطنية تم خصمها من ربح السنة وذلك لتحديد الربح الخاضع للضريبة.

الزكاة

يتم احتساب حصة الزكاة بنسبة 1% من الأرباح وفقاً لقرار وزارة المالية رقم 2007/58.

النقد والنقد المعادل

لغرض إعداد بيان التدفقات النقدية المجمع، فإن النقد والنقد المعادل يتضمن النقد والأرصدة لدى البنوك (كما هو منصوص عليه في إيضاح 10)، معاملات التورق مع بنك الكويت المركزي، وتمويل المرابحة مع البنوك باستحقاق تعاقدي 90 يوماً أو أقل (كما هو منصوص عليه في إيضاح 11).

استثمارات في شركات زميلة

إن الشركات الزميلة هي الشركات التي يكون للمجموعة تأثير جوهري عليها. يتم المحاسبة عن الاستثمار في الشركات الزميلة باستخدام طريقة حقوق الملكية. عندما يتم حيازة شركة زميلة والاحتفاظ بها فقط لإعادة بيعها، يتم المحاسبة عنها كموجودات غير متداولة محتفظ بها لإعادة بيعها طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 5.

وفقاً لطريقة حقوق الملكية، يتم إدراج الاستثمار في شركة زميلة مبدئياً بالتكلفة ويتم تعديله فيما بعد لتغيرات ما بعد الحيازة في حصة المجموعة في صافي موجودات الشركة الزميلة. تدرج الشهرة المرتبطة بالشركة الزميلة في القيمة الدفترية للاستثمار ولا يتم إطفاؤها أو اختبارها بصورة مستقلة لتحديد الانخفاض في القيمة. تقوم المجموعة بإدراج حصته من إجمالي الأرباح أو الخسائر المعترف بها في الشركة الزميلة في بيان الربح أو الخسارة المجمع من تاريخ بدء سريان التأثير أو الملكية وحتى تاريخ توقفه. إن التوزيعات المستلمة من الشركة الزميلة تخفض القيمة الدفترية للاستثمار. إن التعديلات في القيمة الدفترية قد تكون أيضاً ضرورية للتغيرات في حصة المجموعة في الشركة الزميلة الناجمة من التغيرات في ملكية الشركة الزميلة والتي لم يتم تسجيلها في بيان الربح أو الخسارة الخاص بالشركة الزميلة. يتم إدراج حصة المجموعة من هذه التغيرات مباشرة في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل المجمع.

2. أساس الإعداد والسياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

2.5 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

يتم استبعاد الأرباح غير المحققة الناتجة من التعاملات مع الشركة الزميلة إلى حد حصة المجموعة في الشركة الزميلة. وكذلك يتم استبعاد الخسائر غير المحققة ما لم تشر التعاملات إلى وجود دليل على انخفاض في قيمة الأصل الذي تم تحويله. يتم عمل تقييم لتحديد الانخفاض في قيمة الاستثمارات في شركة زميلة عندما يكون هناك دليل على انخفاض قيمة الأصل أو على أنه خسائر الانخفاض في القيمة والمدرجة في السنوات السابقة لم تعد موجودة. في حال وجود مثل هذا المؤشر، تقوم المجموعة بتقدير القيمة الممكن استردادها للأصل. يتم تسجيل عكس خسارة الانخفاض في القيمة المعترف بها سابقاً فقط إذا تم تغيير التقديرات المستعملة في تحديد قيمة الأصل الممكن استردادها منذ تاريخ تسجيل خسارة الانخفاض في القيمة الأخيرة. إن عملية العكس محدودة بحيث أن القيمة الدفترية للأصل لا تتجاوز القيمة الممكن استردادها ولا تتجاوز القيمة الدفترية التي قد يتم تحديد قيمتها في حالة عدم تسجيل خسائر الانخفاض في القيمة للأصل في سنوات سابقة. يتم تسجيل هذا العكس في بيان الربح أو الخسارة المجمع.

يتم إعداد البيانات المالية للشركة الزميلة باستخدام سياسات محاسبية مماثلة إما لتاريخ تقرير المجموعة أو لتاريخ سابق لتاريخ تقرير المجموعة بأقل من ثلاثة أشهر. عندما يكون الأمر ممكناً، يتم عمل تعديلات لتأثيرات المعاملات الجوهرية أو الأحداث الأخرى التي حدثت بين تاريخ تقرير الشركة الزميلة وتاريخ تقرير المجموعة.

في حال فقدان التأثير الهام على الشركة الزميلة، تقوم المجموعة بقياس وتسجيل أي استثمار مستبقى بالقيمة العادلة. ويتم تسجيل الفرق بين القيمة الدفترية للاستثمار في شركة زميلة عند فقدان التأثير الهام وبين القيمة العادلة للاستثمار المستبقى بالإضافة إلى العائد من البيع في بيان الربح أو الخسارة المجمع.

عقارات استثمارية

يتم تصنيف الأراضي والمباني التي لا يتم استخدامها بواسطة المجموعة، وإنما يتم اقتناؤها من أجل تأجيرها لفترات طويلة أو الاستفادة من ارتفاع قيمتها الرأسمالية كعقارات استثمارية. وتتضمن هذه أيضاً العقارات التي تم اقتناؤها من قبل المجموعة لتسوية مدينو تمويل. تدرج العقارات الاستثمارية بالتكلفة التي تشمل سعر الشراء وتكاليف المعاملة ناقصا الاستهلاك المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة. لا يتم استهلاك الأراضي ذات التملك الحر. يتم احتساب الاستهلاك على أساس القسط الثابت على مدار العمر الإنتاجي المقدر لها وهو 20 سنة. ويتم تحديد القيمة العادلة دورياً بواسطة مقيمين خارجيين.

يتم مراجعة القيم المتبقية والأعمار الإنتاجية للموجودات وتعديلها عند اللزوم في نهاية كل سنة. يتم مراجعة القيمة الدفترية لكل بند في تاريخ كل تقارير مالية لتحديد فيما إذا كان هناك دليل على انخفاض قيمتها. في حال وجود مثل هذا الدليل، يتم تخفيض الموجودات للقيمة التي يمكن استردادها وتؤخذ خسائر الانخفاض في القيمة إلى بيان الربح أو الخسارة المجمع. يتم اختبار الانخفاض في القيمة عند أدنى مستوى من وحدة إنتاج النقد للأصل التابع لها.

يتم عدم الاعتراف بالعقارات الاستثمارية عندما يتم استبعادها أو عند عدم استخدامها بشكل دائم، مع عدم وجود منافع اقتصادية مستقبلية متوقعة من استبعادها. تتحقق الأرباح أو الخسائر الناتجة عن استبعاد العقارات الاستثمارية في بيان الربح أو الخسارة المجمع في نفس الفترة التي تم فيها الاستبعاد.

تتم التحويلات إلى أو من العقارات الاستثمارية فقط عندما يوجد تغير في الاستخدام. لغرض التحويل من عقار استثماري إلى ممتلكات ومعدات، فإن التكلفة التقديرية للمحاسبة اللاحقة هي القيمة الدفترية كما في تاريخ تغير الاستخدام. إذا أصبحت الممتلكات والمعدات عقاراً استثمارياً، فإن المجموعة تقوم بالمحاسبة عن هذا العقار وفقاً للسياسة المتعلقة بالممتلكات والمعدات حتى تاريخ تغير الاستخدام.

عندما تبدأ المجموعة في إعادة تطوير عقار استثماري قائم بغرض بيع هذا العقار، فإنه يتم تحويله إلى عقارات للمتاجرة بالقيمة الدفترية.

ممتلكات ومعدات

يتم قياس الأراضي والمباني بالقيمة العادلة ناقصاً الاستهلاك المتراكم للمباني وخسائر انخفاض القيمة المسجلة بعد تاريخ إعادة التقييم. يتم إجراء التقييمات سنوياً للتأكد من أن القيمة العادلة للأصل المعاد تقييمه لا تختلف بصورة جوهرية عن قيمته الدفترية.

يتم تحميل تغييرات إعادة التقييم إلى احتياطي فائض إعادة التقييم في حقوق الملكية، باستثناء الحد الذي يتم عنده الاحتفاظ بانخفاض إعادة التقييم لنفس الأصل المسجل سابقاً ضمن بيان الربح أو الخسارة المجمع، حيث يتم في تلك الحالة تسجيل الزيادة في بيان الربح أو الخسارة المجمع. يتم تسجيل العجز في إعادة التقييم في بيان الربح أو الخسارة المجمع باستثناء الحد الذي يتم عنده مقاصة الفائض الحالي لنفس الأصل المسجل في احتياطي فائض إعادة التقييم.

2. أساس الإعداد والسياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

2.5 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

يتم إجراء التحويل السنوي من احتياطي فائض إعادة التقييم إلى الأرباح المحتفظ بها بالفرق بين الاستهلاك الذي يستند إلى القيمة الدفترية المعاد تقييمها للموجودات والاستهلاك الذي يستند إلى التكلفة الأصلية للموجودات. إضافة إلى ذلك، فإنه يتم استبعاد الاستهلاك المتراكم كما في تاريخ إعادة التقييم لقاء إجمالي القيمة الدفترية للأصل ويتم إعادة إدراج صافي المبلغ إلى المبلغ المعاد تقييمه للأصل. عند الاستبعاد، يتم تحويل أي احتياطي إعادة تقييم يتعلق بأصل معين إلى الأرباح المحتفظ بها عند بيع ذلك الأصل.

تم تقدير العمر الإنتاجي للمباني بـ 20 سنة.

يتم إدراج قيمة أجهزة الحاسب الآلي والمعدات الأخرى بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر الانخفاض المتراكم في القيمة. يتم استهلاك الموجودات بطريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المقدر لها بـ 3-5 سنوات.

قياسات القيمة العادلة

إن القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه جراء بيع أصل أو الذي سيتم دفعه لنقل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس. يفترض قياس القيمة العادلة أن معاملة بيع الأصل أو نقل الالتزام تتم إما:

- في السوق الرئيسي للأصل أو الالتزام؛ أو
- في حال عدم وجود سوق رئيسي، في السوق الأكثر ملائمة للأصل أو الالتزام.

يجب وجود إمكانية وصول المجموعة إلى السوق الرئيسي أو السوق الأكثر ملائمة من قبل المجموعة.

يتم قياس القيمة العادلة للأصل أو الالتزام باستخدام افتراضات من الممكن للمشاركين في السوق استخدامها عند تسعير الأصل أو الالتزام، على افتراض أن المشاركين في السوق سيعملون لمصلحتهم الخاصة.

تستخدم المجموعة أساليب التقييم الملائمة للظروف والتي يتوفر من أجلها بيانات كافية لقياس القيمة العادلة، والتي تزيد من استخدام المدخلات الملحوظة ذات الصلة وتقلل من استخدام المدخلات غير الملحوظة.

يتم تصنيف كافة الموجودات والمطلوبات، التي يتم قياس قيمتها العادلة أو الإفصاح عنها في البيانات المالية المجمعة، ضمن تسلسل القيمة العادلة، كما هو أدناه، استناداً إلى مدخلات المستوى الأقل التي تكون جوهرية لقياس القيمة العادلة ككل:

المستوى 1: تعتبر المدخلات هي الأسعار المعلنة (غير معدلة) في الأسواق النشطة للموجودات أو المطلوبات المماثلة والتي يكون دخولها متاحاً للمنشأة كما في تاريخ القياس؛

المستوى 2: تعتبر المدخلات، بخلاف الأسعار المعلنة والمتضمنة في المستوى 1، ملحوظة للأصل أو الالتزام إما بشكل مباشر أو غير مباشر؛ و

المستوى 3: تعتبر المدخلات غير ملحوظة للأصل أو الالتزام.

بالنسبة للأدوات المالية المتداولة في أسواق مالية منظمة، يتم تحديد القيمة العادلة لها بالرجوع إلى أسعار السوق المعلنة. يتم استخدام أسعار أوامر الشراء للموجودات وأسعار العروض للمطلوبات. يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات في صناديق مشتركة ووحدات استثمارية وأدوات استثمارية مماثلة بناء على آخر قيمة صافية معلنة لتلك الأصول.

تقدر القيمة العادلة للأدوات المالية غير المسعرة بالرجوع إلى القيمة السوقية للاستثمارات المشابهة أو بالاعتماد على التدفقات النقدية المخصومة المتوقعة أو نماذج التقييم الأخرى الملائمة أو باستخدام الأسعار المعلنة من قبل السماسرة.

تقدر القيمة العادلة للأدوات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة التدفقات النقدية المستقبلية المخصومة بمعدل العائد الحالي الساري في السوق للأدوات المالية المماثلة.

وبالنسبة للاستثمارات في أدوات حقوق الملكية، عند عدم القدرة على تقدير القيمة العادلة بصورة معقولة، يدرج الاستثمار بالتكلفة مخصوماً منها خسائر الانخفاض في القيمة.

يأخذ قياس القيمة العادلة لأصل غير مالي بعين الاعتبار قدرة المشارك في السوق على تحقيق المنافع الاقتصادية من خلال أفضل وأمثل استخدام للأصل أو ببيعه لمشارك آخر في السوق سيستخدم الأصل بأفضل وأحسن استخدام له.

2. أساس الإعداد والسياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

2.5 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

وبالنسبة للموجودات والمطلوبات التي يتم الاعتراف بها في البيانات المالية المجمعة على أساس متكرر، تحدد المجموعة ما إذا كانت الانتقالات قد حدثت بين مستويات التسلسل الهرمي عن طريق إعادة تقييم التصنيف (بناءً على أدنى مستوى للمدخلات الجوهرية لقياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل فترة تقرير.

ومن أجل غرض إفصاحات القيمة العادلة، حددت المجموعة فئات الموجودات والمطلوبات على أساس طبيعة، خصائص، ومخاطر الأصل أو الالتزام ومستوى تسلسل القيمة العادلة على النحو الموضح أعلاه.

الانخفاض في قيمة الموجودات غير المالية

تقوم المجموعة بتاريخ كل تقارير مالية بتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على أن أصل ما قد تنخفض قيمته. فإذا ما توفر مثل هذا المؤشر أو عندما يجب اختبار انخفاض القيمة السنوي للأصل، تقوم المجموعة بتقدير المبلغ الممكن استرداده للأصل. إن المبلغ الممكن استرداده للأصل هو القيمة العادلة للأصل أو وحدة إنتاج النقد ناقصاً التكاليف حتى البيع أو قيمته أثناء الاستخدام أيهما أعلى. عندما تزيد القيمة الدفترية لأصل ما (أو الوحدة المنتجة للنقد) عن المبلغ الممكن استرداده، يعتبر الأصل (أو الوحدة المنتجة للنقد) قد انخفضت قيمته ويخفض إلى قيمته الممكن استردادها. عند تحديد القيمة أثناء الاستخدام، تخصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة إلى قيمتها الحالية باستخدام معدل خصم قبل الضرائب يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للأموال والمخاطر المحددة للأصل. عند تحديد القيمة العادلة ناقصاً التكاليف حتى البيع، يتم استخدام نموذج تقييم مناسب، ويتم تأييد هذه العمليات الحسابية بمضاعفات التقييم وأسعار الأسهم المعلنة لشركات متداولة عامة أو بمؤشرات القيمة العادلة المتاحة.

بالنسبة للموجودات الغير مالية التي لا تتضمن شهرة، يتم إجراء تقدير بتاريخ كل فترة مالية لتحديد ما إذا كان هناك أي دليل على أن خسائر انخفاض القيمة المسجلة سابقاً لم تعد موجودة أو قد انخفضت. فإذا ما توفر مثل هذا الدليل، تقوم المجموعة بتقدير المبلغ الممكن استرداده. يتم عكس خسارة انخفاض القيمة المسجلة سابقاً فقط إذا كان هناك تغير في التقديرات المستخدمة لتحديد القيمة الممكن استردادها للأصل حيث إنه قد تم إدراج آخر خسارة من انخفاض القيمة. إن عملية العكس محدودة بحيث أن القيمة الدفترية للأصل لا تتجاوز القيمة الممكن استردادها ولا تتجاوز القيمة الدفترية التي قد يتم تحديد قيمتها بعد استقطاع الاستهلاك في حالة عدم تسجيل خسائر الانخفاض في القيمة للأصل في سنوات سابقة. يتم تسجيل هذا العكس في بيان الربح أو الخسارة المجمع.

مكافأة نهاية الخدمة

تلتزم المجموعة بموجب قانون العمل الكويتي بسداد مستحقات الموظفين عند ترك الخدمة وفقاً لخطة مزايا محددة. إن خطة المزايا المحددة هذه غير ممولة وتستند إلى الالتزام الذي قد ينتج عن إنهاء خدمة الموظفين إجبارياً في تاريخ التقارير المالية ويعتبر هذا تقديراً مناسباً للقيمة الحالية لهذا الالتزام.

المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون من المحتمل ظهور حاجة إلى تدفق موارد اقتصادية، نتيجة لأحداث وقعت في الماضي، من أجل سداد التزام حالي أو قانوني أو استدلالي ويكون بالإمكان تقدير المبلغ بشكل موثوق منه.

أسهم الخزينة

تظهر ملكية البنك لأسهمه بتكلفة الاقتناء ويتم ادراجها في حقوق الملكية. يتم المحاسبة عن أسهم الخزينة باستخدام طريقة التكلفة. وفقاً لهذه الطريقة، تُحمل تكلفة المتوسط الموزون للأسهم المعاد حيازتها إلى حساب مقابل ضمن حقوق الملكية. عند بيع أسهم الخزينة، تضاف الأرباح إلى حساب مستقل ضمن حقوق الملكية ("احتياطي أسهم الخزينة") وهو احتياطي لا يمكن توزيعه حتى استبعاد جميع أسهم الخزينة. تحمل أية خسائر محققة على نفس الحساب بما يتناسب مع حد رصيد الدائن في هذا الحساب. تحمل أية خسائر بالزيادة أولاً على الأرباح المحتفظ بها ثم على الاحتياطي الاختياري والاحتياطي القانوني. يتم استخدام الأرباح المحققة لاحقاً من بيع أسهم الخزينة أولاً في مقاصة أية خسائر مسجلة سابقاً وفقاً لترتيب الاحتياطيات والأرباح المحتفظ بها وحساب احتياطي أسهم الخزينة. لا يتم توزيع أي أرباح نقدية قد يقترحها البنك على هذه الأسهم. إن إصدار أسهم المنحة يزيد في عدد الأسهم نسبياً ويخفض متوسط التكلفة لكل سهم دون أن يؤثر على إجمالي تكلفة أسهم الخزينة.

الموجودات والمطلوبات المحتملة

لا يتم الاعتراف بالموجودات المحتملة في البيانات المالية المجمعة ولكن يتم الإفصاح عنها عندما يكون من المحتمل تدفق المنافع الاقتصادية.

لا يتم الاعتراف بالالتزامات المحتملة في البيانات المالية المجمعة ولكن يتم الإفصاح عنها ما لم يكن احتمال تدفق الموارد الاقتصادية مستبعداً.

2. أساس الإعداد والسياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

2.5 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

المعلومات القطاعية

إن القطاع هو جزء مميز من المجموعة يرتبط بأنشطة الأعمال التي قد تؤدي إلى تحقيق أرباح أو تكبد خسائر. تستخدم إدارة المجموعة قطاعات التشغيل لتخصيص المصادر وتقييم الأداء. يتم تجميع قطاعات التشغيل والمنتجات والخدمات وفئة العملاء التي تتمتع بخصائص اقتصادية مماثلة ويتم رفع تقارير عنها كقطاعات إذا كان ذلك مناسباً.

2.6 الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

إن إعداد المجموعة للبيانات المالية المجمعة يتطلب من الإدارة وضع أحكام وتقديرات وافتراضات تؤثر على المبالغ المدرجة للإيرادات والمصروفات والموجودات والمطلوبات والإفصاحات المتعلقة بها وكذلك الإفصاح عن المطلوبات الطارئة. ولكن عدم التأكد من هذه الافتراضات والتقديرات قد يؤدي إلى نتائج تتطلب تعديلات مادية على القيمة الدفترية لهذه الموجودات أو المطلوبات المتأثرة في الفترات المستقبلية.

الأحكام

عند تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، قامت الإدارة باتخاذ الأحكام التالية بغض النظر عن تلك التي تتضمن تقديرات والتي لها الأثر الأكبر على المبالغ المدرجة في البيانات المالية المجمعة:

تصنيف الاستثمارات

تقرر إدارة المجموعة عند حيازة استثمار فيما لو يجب أن تصنف كـ"موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة" أو "موجودات مالية متاحة للبيع".

تقوم المجموعة بتصنيف الاستثمارات كـ"موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة" إذا تم حيازتها بغرض تحقيق أرباح في الأجل القصير أو إذا كانت تعتزم إدارتها وتقديم تقارير عن أدائها على أساس القيمة العادلة طبقاً لاستراتيجية إدارة استثمار معتمدة. يتم تصنيف جميع الاستثمارات الأخرى كـ "متاحة للبيع".

انخفاض قيمة الموجودات المالية المتاحة للبيع

تقوم المجموعة بمعاملة "الموجودات المالية المتاحة للبيع" في أسهم كاستثمارات انخفضت قيمتها إذا كان هناك انخفاض كبير أو متواصل في القيمة العادلة بما يقل عن تكلفتها. إن عملية تحديد الانخفاض "الكبير" أو "المتواصل" تتطلب أحكام هامة. بالإضافة إلى ذلك، تقوم المجموعة بتقييم - من بين عوامل أخرى - التقلبات العادية في أسعار الأسهم للاستثمارات المسعرة والتدفقات النقدية المستقبلية وعوامل الخصم للاستثمارات غير المسعرة. يمكن اعتبار الانخفاض في القيمة مناسب عند وجود دليل على تراجع المركز المالي للشركة المستثمر بها، أو لأداء الصناعة والقطاع أو التغيرات في التكنولوجيا والتدفقات النقدية من أنشطة العمليات والتمويل.

تصنيف العقارات

تقرر الإدارة عند حيازة العقارات ما إذا كان يتوجب تصنيفها كعقارات للمتاجرة أو استثمارية أو قيد التطوير أو ممتلكات ومعدات.

تقوم المجموعة بتصنيف العقارات كـ "عقارات للمتاجرة" إذا تم حيازتها بشكل رئيسي لبيعها في النشاط الاعتيادي للأعمال.

تقوم المجموعة بتصنيف العقارات كـ "عقارات استثمارية" إذا تم حيازتها لتحقيق إيراد إيجارات أو لتقييم رأس المال أو لاستخدام مستقبلي غير محدد.

تقوم المجموعة بتصنيف العقارات كـ "عقارات قيد التطوير" إذا تم اقتناؤها بنية تطويرها.

تقوم المجموعة بتصنيف العقارات كـ "ممتلكات ومعدات" إذا تم اقتناؤها لاستخدامها الخاص.

2. أساس الإعداد والسياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

2.6 الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة (يتبع)

عدم التأكد من التقديرات والافتراضات

فيما يلي الافتراضات الرئيسية التي تتعلق بالأسباب المستقبلية والمصادر الرئيسية الأخرى لعدم التأكد من التقديرات بتاريخ التقارير المالية والتي لها أثر كبير يؤدي إلى تعديل مادي على القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية اللاحقة:

خسائر انخفاض القيمة على مدينو التمويل والاستثمارات في أدوات الدين

تقوم المجموعة بمراجعة مدينو التمويل والاستثمارات في أدوات الديون غير المنتظمة بشكل دوري لتحديد ما إذا كان يجب تسجيل مخصص في بيان الربح أو الخسارة المجمع. وبصفة خاصة يجب أن تقدر الإدارة مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية عند تحديد مستوى المخصصات المطلوبة. تلك التقديرات تستند بالضرورة إلى افتراضات حول عدة عوامل تتضمن درجات متفاوتة من الأحكام وعدم التأكد.

تقييم الأدوات المالية والعقارات الاستثمارية ذات المدخلات الجوهرية غير الملحوظة

تتضمن أساليب تقييم الأدوات المالية والعقارات الاستثمارية ذات المدخلات الجوهرية غير الملحوظة تقديرات مثل التدفقات النقدية المتوقعة مخصومة بالمعدلات الحالية المطبقة للبنود ذات الشروط والمخاطر المماثلة، وآخر معاملات تمت بالسوق على أسس تجارية متكافئة، القيمة العادلة الحالية لأدوات أخرى مماثلة، ونماذج تقييم ..إلخ.

إن أية تغييرات في هذه التقديرات والافتراضات، بالإضافة إلى استخدام تقديرات وافتراضات مختلفة ولكن معقولة، قد تؤثر على القيم الدفترية للموجودات المالية غير المسعرة والعقارات الاستثمارية.

3. إيرادات تمويل

	ألف دينار كويتي	
	2016	*2015*
إيرادات مرابحة	**26,896**	27,346
إيرادات وكالة	**31,710**	24,733
إيرادات إجارة	**11,874**	10,781
أخرى	**526**	299
	71,006	63,159

4. توزيعات للمودعين وتكلفة التمويل

أقر مجلس إدارة البنك نسب أرباح المودعين بناءً على نتائج أعمال السنة.

5. إيرادات أتعاب وعمولات

تتمثل في ايرادات مكتسبة من تقييم عقارات، أتعاب إدارة عقارات، اعتمادات مستندية، خطابات ضمان، بطاقات إئتمانية وأتعاب نقاط البيع إلخ.

6. إيرادات استثمارات

	ألف دينار كويتي	
	2016	*2015*
إيرادات توزيعات أرباح	**1,636**	1,851
(خسارة)/ربح محقق من استثمار في أوراق مالية	**(252)**	277
ربح من بيع شركة زميلة (إيضاح 14)	**7**	-
حصة من نتائج شركات زميلة	**-**	60
ربح من بيع عقارات استثمارية (إيضاح 15)	**-**	1,969
إيرادات إيجار من عقارات استثمارية	**1,275**	1,236
	2,666	5,393

7. ايرادات أخرى

يتضمن بند الايرادات الأخرى مبلغ 59 ألف دينار كويتي (2015: 16,628 ألف دينار كويتي)، ربح ناتج عن تسوية نهائية لمديونية أحد العملاء. إن هذه المديونية تمت قبل التحوُّل إلى بنك إسلامي.

8. المخصصات وخسائر انخفاض القيمة

	ألف دينار كويتي	
	2016	*2015*
(رد)/محمل خسائر انخفاض في القيمة لتمويل مرابحات لدى البنوك	**(181)**	442
مدينو تمويل (إيضاح 12)	**14,113**	36,989
رد خسائر الانخفاض في القيمة لمدينو التمويل	**(1,209)**	(5,683)
موجودات مالية متاحة للبيع	**1,376**	1,367
(رد)/محمل انخفاض في قيمة التسهيلات الائتمانية غير النقدية	**(594)**	3,527
	13,505	36,642

9. ربحية السهم الأساسية والمخففة

تحتسب ربحية السهم الأساسية والمخففة بتقسيم ربح السنة العائد لمساهمي البنك على المتوسط المرجح لعدد الأسهم المصدرة، ناقصاً أسهم الخزينة. تحتسب ربحية السهم كما يلي:

	ألف دينار كويتي	
	2016	*2015*
ربح السنة العائد لمساهمي البنك	**18,203**	16,002
	أسهم (بالألف)	
	2016	*2015*
المتوسط المرجح لعدد الأسهم المصدرة	**1,037,327**	1,037,327
ناقصاً: المتوسط المرجح لعدد أسهم الخزينة	**(103,638)**	(103,638)
المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة	**933,689**	933,689
ربحية السهم الأساسية والمخففة	**19.50 فلس**	17.14 فلس

10. النقد والأرصدة لدى البنوك

	ألف دينار كويتي	
	2016	*2015*
النقد	**7,798**	8,871
أرصدة لدى بنوك	**4,301**	6,189
أرصدة لدى بنك الكويت المركزي	**6,041**	844
	18,140	15,904

11. المستحق من بنوك

	ألف دينار كويتي	
	2016	*2015*
معاملات تورّق مع بنك الكويت المركزي (تستحق تعاقدياً خلال 90 يوماً أو أقل)	**284,629**	257,110
تمويل مرابحات لدى بنوك (تستحق تعاقدياً خلال 90 يوماً أو أقل)	**82,694**	123,863
تمويل مرابحات لدى بنوك (تستحق تعاقدياً بعد أكثر من 90 يوماً)	**25,973**	76,626
	393,296	457,599

12. مدينو تمويل

يمثل مدينو التمويل تلك التسهيلات التي يقدمها البنك لعملائه في صورة عقود مرابحة، وكالة، إجارة وأخرى. وعند الضرورة يتم تغطية مدينو التمويل بضمانات كافية للحد من مخاطر الائتمان ذات الصلة. ويشمل مدينو التمويل ما يلي:

	ألف دينار كويتي	
	2016	*2015*
مدينو تمويل		
مدينو مرابحة	**461,325**	437,004
مدينو وكالة	**694,613**	614,693
مدينو إجارة	**229,972**	220,207
مدينون آخرون	**17,250**	23,155
	1,403,160	1,295,059
ناقصاً: أرباح مؤجلة	**(85,151)**	(79,657)
صافي المدينين	**1,318,009**	1,215,402
ناقصاً: مخصص الانخفاض في القيمة	**(49,553)**	(42,025)
	1,268,456	1,173,377

فيما يلي مزيد من التحليل لمديني التمويل استناداً إلى فئة الموجودات المالية:

	ألف دينار كويتي	
	2016	*2015*
شركات	**1,103,740**	1,015,491
أفراد	**214,269**	199,911
	1,318,009	1,215,402
ناقصاً: مخصص الانخفاض في القيمة	**(49,553)**	(42,025)
	1,268,456	1,173,377

الحركة في مخصص الانخفاض في القيمة:

ألف دينار كويتي

	2016			*2015*		
	مخصص محدد	**مخصص عام**	**المجموع**	مخصص محدد	مخصص عام	المجموع
الرصيد في بداية السنة	**2,782**	**39,243**	**42,025**	7,738	34,351	42,089
مخصص محمل (إيضاح 8)	**6,900**	**7,213**	**14,113**	32,171	4,818	36,989
مبالغ مشطوبة/مستردة	**(6,595)**	**10**	**(6,585)**	(37,127)	74	(37,053)
الرصيد في نهاية السنة	**3,087**	**46,466**	**49,553**	2,782	39,243	42,025

ترى الإدارة أن مخصص الانخفاض في قيمة التسهيلات الائتمانية يتفق من جميع النواحي المادية مع متطلبات بنك الكويت المركزي الخاصة بالمخصصات المحددة. إن الفائض في المخصص العام الناتج عن التغير في معدل المخصص العام كما في مارس 2007 يبلغ 5,044 ألف دينار كويتي وهو محتفظ به كمخصص عام حتى صدور تعليمات أخرى من بنك الكويت المركزي.

إن مخصص التسهيلات الائتمانية غير النقدية يبلغ 6,108 ألف دينار كويتي (2015: 6,702 ألف دينار كويتي) تم إدراجه ضمن المطلوبات الأخرى (إيضاح 19).

13. استثمار في أوراق مالية

	ألف دينار كويتي	
	2016	*2015*
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:		
أوراق مالية مسعرة	**58**	68
موجودات مالية متاحة للبيع		
أوراق مالية مسعرة	**13,087**	19,836
أوراق مالية غير مسعرة	**28,935**	34,034
استثمارات في صكوك	**43,927**	10,793
	85,949	64,663
	86,007	64,731

14. استثمار في شركات زميلة

	بلد التأسيس	**النشاط الرئيسي**	**حصة الملكية %**		*ألف دينار كويتي*	
			2016	2015	***2016***	*2015*
الشركات الزميلة لشركة رتاج						
شركة بارتنر العقارية ذ.م.م.	الكويت	عقارات	**25.5**	25.5	**1,533**	1,532
شركة التنمية للتطوير العقاري ش.م.ك.م.	الكويت	عقارات	**-**	50	**-**	2,403
					1,533	3,935

خلال السنة، قام البنك ببيع استثماره بالكامل في شركة التنمية للتطوير العقاري ش.م.ك.م مقابل مبلغ 2,410 ألف دينار كويتي، مما نتج عنه صافي أرباح بمبلغ 7 ألف دينار كويتي (إيضاح 6).

لا يوجد تسعيرات معلنة لأي من الشركات الزميلة للمجموعة. كما أنه لا يوجد قيود هامة على قدرة الشركات الزميلة على تحويل الأموال للمجموعة على شكل توزيعات نقدية أو سداد تسهيلات إئتمانية.

15. عقارات استثمارية

	ألف دينار كويتي	
	2016	*2015*
الرصيد في بداية السنة	**40,353**	50,139
إضافات	**-**	4,567
استبعاد	**-**	(14,271)
استهلاك	**(118)**	(82)
الرصيد في نهاية السنة	**40,235**	40,353

إن القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية كما في 31 ديسمبر 2016 تبلغ 44,705 ألف دينار كويتي (2015: 45,779 ألف دينار كويتي) وتم تحديدها بواسطة مقيمي عقارات مستقلين لديهم مؤهلات ملائمة وخبرات حديثة في تقييم العقارات في تلك المواقع. وقد تم تحديد القيمة العادلة استناداً إلى المقارنة السوقية. وخلال عملية تقييم القيمة العادلة لتلك العقارات، تبين أن الاستخدام الحالي للعقارت هو أفضل وأمثل استخدام حالي لها، حيث إن المدخلات الأكثر جوهرية هي سعر المتر المربع وإيرادات الإيجار السنوية. كما أنه لم يطرأ أي تغيير في طريقة التقييم المتبعة خلال السنة.

15. عقارات استثمارية (يتبع)

كما في 31 ديسمبر 2016 و2015، تم تصنيف كافة العقارات الاستثمارية للمجموعة ضمن المستوى 3 لتسلسل القيمة العادلة.

تم بيع عقارات استثمارية بمبلغ لا شيء دينار كويتي (2015: 14,271 ألف دينار كويتي) بمقابل نقدي وقدره لا شيء دينار كويتي (2015: 2,000 ألف دينار كويتي) ومدينو تمويل بمبلغ لا شيء دينار كويتي (2015: 14,240 ألف دينار كويتي) مما نتج عنه صافي أرباح بمبلغ لا شيء دينار كويتي (2015: 1,969 ألف دينار كويتي) (إيضاح 6).

فيما يلي إفصاحات تسلسل القيمة العادلة لفئات العقارات الاستثمارية:

الوصف	أسلوب التقييم	مدخلات جوهريةغير ملحوظة	متوسط المدخلات غير الملحوظة (دينار كويتي)	علاقة المدخلات غير الملحوظة بالقيمة العادلة
مباني مقامة على أراضي	أسلوب المقارنة السوقية	سعر السوق المقدر للأراضي (لكل متر مربع)	2,100 – 1,300	كلما زاد سعر المتر مربع، كلما زادت القيمة العادلة
أراضي ملك حر	أسلوب المقارنة السوقية	سعر السوق المقدر للأراضي (لكل متر مربع)	7,250 – 470	كلما زاد سعر المتر مربع، كلما زادت القيمة العادلة

16. ممتلكات ومعدات

تم إعادة تقييم الأراضي ذات الملك الحر والمباني في 31 ديسمبر 2016 بمبلغ 21,778 ألف دينار كويتي (2015: 21,758 ألف دينار كويتي) باستخدام متوسط القيم العادلة التي تم تحديدها من قبل اثنين مقيمين خارجيين لديهما مؤهلات ملائمة وخبرات حديثة في تقييم العقارات في تلك المواقع. وقد تم تحديد القيمة العادلة استناداً إلى أسلوب السوق وتم تضمينها في المستوى 3 من التسلسل الهرمي للقيمة العادلة. وخلال عملية تقييم القيمة العادلة لتلك العقارات، تبين أن الاستخدام الحالي للعقارات هو أفضل وأمثل استخدام حالي لها. كما أنه لم يطرأ أي تغيير في طريقة التقييم المتبعة خلال السنة. بلغت المعدات الأخرى المدرجة بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم 3,796 ألف دينار كويتي (2015: 4,239 ألف دينار كويتي).

إذا تم تسجيل مباني بالتكلفة ناقص الاستهلاك، فإن صافي القيمة الدفترية التي كان سيتم تضمينها في البيانات المالية المجمعة هي 7,218 ألف دينار كويتي (2015: 6,593 ألف دينار كويتي).

17. المستحق للبنوك والمؤسسات المالية

	ألف دينار كويتي	
	2016	*2015*
مرابحات مستحقة إلى البنوك	**125,439**	292,049
مرابحات مستحقة إلى مؤسسات مالية	**281,960**	185,152
حسابات جارية وتحت الطلب	**10,678**	6,757
	418,077	483,958

مرابحات مستحقة إلى البنوك تتضمن تمويل مرابحة مشترك غير مضمون بمبلغ 260 دولار أمريكي أي ما يعادل 80 مليون دينار كويتي (2015: 320 مليون دولار أمريكي أي ما يعادل 97 مليون دينار كويتي) يستحق السداد في أغسطس 2018.

18. حسابات المودعين

تتمثل حسابات المودعين في حسابات جارية وحسابات إدخار وحسابات تحت الطلب وحسابات أخرى ومضاربة ووكالة.

19. مطلوبات أخرى

	ألف دينار كويتي	
	2016	*2015*
أرباح مستحقة للمودعين	**4,176**	4,380
مخصص تسهيلات غير نقدية (إيضاح 12)	**6,108**	6,702
مكافآت موظفين مستحقة	**11,051**	10,683
أوامر دفع وشراء	**5,396**	6,419
توزيعات دائنة	**1,199**	1,134
مصاريف مستحقة	**2,855**	3,723
ضرائب ومستحقات أخرى	**1,345**	1,203
مبلغ مسترد يخضع لحكم نهائي	**10,749**	-
أخرى	**5,247**	5,991
	48,126	40,235

يتمثل مبلغ مسترد يخضع لحكم نهائي في مبلغ محصل من أحد عملاء البنك، وذلك من خلال وزارة العدل (إدارة التنفيذ)، ويخضع لحكم قضائي نهائي بات.

20. حقوق المساهمين

(أ) رأس المال

يتكون رأس مال البنك المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل من 1,037,326,672 سهم عادي قيمة كل منها 100 فلس (2015: 1,037,326,672 سهم قيمة كل سهم 100 فلس) وجميع الأسهم نقدية.

(ب) أسهم خزينة

	2016	*2015*
عدد أسهم الخزينة (ألف سهم)	**103,637**	103,637
نسبة أسهم الخزينة	**%9.99**	%9.99
تكلفة الأسهم (ألف دينار كويتي)	**45,234**	45,234
القيمة السوقية للأسهم (ألف دينار كويتي)	**21,349**	23,422

بلغ سعر المتوسط المرجح للقيمة السوقية لأسهم البنك للسنة الحالية 195 فلس (2015: 245 فلس لكل سهم).

تم منح مجلس الإدارة الصلاحية من قبل المساهمين لشراء أسهم الخزينة بحد أقصى يبلغ 10% من رأس مال البنك. لا يجوز التوزيع من الاحتياطيات المعادلة لتكلفة أسهم الخزينة المحتفظ بها.

تم تخصيص مبلغ بقيمة 45,234 ألف دينار كويتي (2015: 45,234 ألف دينار كويتي) من الاحتياطي القانوني والاحتياطي الاختياري بما يعادل تكلفة أسهم الخزينة المحتفظ بها من قبل المجموعة وهو غير قابل للتوزيع طوال مدة الاحتفاظ بأسهم الخزينة.

(ج) توزيعات أرباح

خلال اجتماع مجلس الإدارة المنعقد في 8 يناير 2017، اقترح أعضاء مجلس إدارة البنك توزيعات أرباح نقدية بقيمة 10 فلس لكل سهم بمبلغ 9,337 ألف دينار كويتي (2015: 9 فلس لكل سهم بمبلغ 8,403 ألف دينار كويتي) على الأسهم القائمة (باستثناء أسهم الخزينة). يخضع هذا الاقتراح لموافقة الجمعية العمومية السنوية للمساهمين.

تمت الموافقة على التوزيعات النقدية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 من قبل المساهمين في الجمعية العمومية السنوية المنعقدة في 27 مارس 2016.

21. احتياطيات أخرى

(أ) احتياطي قانوني

وفقاً لقانون الشركات وتعديلاته اللاحقة والنظام الأساسي للبنك، فإنه يتعين على البنك تحويل نسبة 10% من ربح السنة قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية والزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى الاحتياطي القانوني. إن توزيع هذا الاحتياطي محدد بالمبلغ المطلوب لتوزيع نسبة 5% من رأس المال في السنوات التي لا تسمح فيها الأرباح المحتفظ بها بتأمين هذا الحد. قام البنك بتحويل مبلغ 1,954 ألف دينار كويتي إلى الاحتياطي القانوني للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 (2015: 1,719 ألف دينار كويتي).

21. احتياطيات أخرى (يتبع)

(ب) احتياطي اختياري

وفقاً للنظام الأساسي للبنك، فإنه يتعين على البنك تحويل 10% من ربح السنة قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية والزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى الاحتياطي الاختياري. وقد يتم ايقاف مثل هذه التحويلات السنوية بقرار من الجمعية العمومية السنوية لمساهمي البنك بناءً على توصية من مجلس الأدارة. قام البنك بتحويل مبلغ 1,954 ألف دينار كويتي إلى الإحتياطي الاختياري للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 (2015: 1,719 ألف دينار كويتي).

(ج) علاوة إصدار أسهم

إن حساب علاوة إصدار الأسهم غير قابل للتوزيع.

(د) فائض إعادة تقييم

يمثل فائض إعادة التقييم فائض القيمة السوقية عن القيمة الدفترية للأراضي ملك حر والمباني (بالصافي بعد الاستهلاك الإضافي). يحول رصيد هذا الاحتياطي مباشرة إلى الأرباح المحتفظ بها عند استبعاد الموجودات الخاصة بها.

22. النقد والنقد المعادل

	ألف دينار كويتي	
	2016	*2015*
النقد والأرصدة لدى البنوك (إيضاح 10)	**18,140**	15,904
معاملات تورّق مع بنك الكويت المركزي (استحقاق تعاقدي لمدة 90 يوماً أو أقل) (إيضاح 11)	**284,629**	257,110
تمويل مرابحات مع بنوك (تستحق تعاقدياً خلال 90 يوماً أو أقل) (إيضاح 11)	**82,694**	123,863
	385,463	396,877

23. الالتزامات والمطلوبات المحتملة

تدخل المجموعة في عدة مطلوبات محتملة والتزامات قابلة للإلغاء من أجل الوفاء بالاحتياجات المالية للعملاء. وعلى الرغم من أن تلك المطلوبات قد لا تكون متضمنة في بيان المركز المالي المجمع، إلا أنها تعرض المجموعة لمخاطر الائتمان ولذلك فإنها تشكل جزءاً من إجمالي المخاطر التي تتعرض لها المجموعة.

إن إجمالي الالتزامات والمطلوبات المحتملة هي:

	ألف دينار كويتي	
	2016	*2015*
قبولات	**20,673**	37,229
اعتمادات مستندية	**12,858**	18,110
خطابات الضمان	**240,911**	204,848
	274,442	260,187

لدى المجموعة التزامات بمنح تسهيلات قابلة للإلغاء بمبلغ 225,622 ألف دينار كويتي (2015: 211,981 ألف دينار كويتي).

24. المعاملات مع أطراف ذات صلة

تتم هذه المعاملات مع بعض الأطراف ذات صلة (كبار المساهمي الرئيسيين والشركات الزميلة وأعضاء مجلس الإدارة والموظفين التنفيذيين بالمجموعة وأفراد أسرهم المقربين والشركات التي يمتلكون فيها حصص جوهرية أو التي تمكنهم من مزاولة تأثير جوهري عليها) الذين تعاملوا مع المجموعة كعملاء ضمن النشاط الاعتيادي للأعمال. إن مثل تلك المعاملات قد تمت على أساس نفس الشروط الأساسية، والتي تتضمن معدلات الربح وضمانات كتلك المطبقة في الوقت نفسه على معاملات مماثلة مع أطراف غير ذات صلة ولم تتضمن أكثر من القدر الطبيعي من المخاطر. يتم استبعاد كافة المعاملات مع الشركة التابعة وبالتالي لا يتم الإفصاح عنها.

24. المعاملات مع أطراف ذات الصلة (يتبع)

فيما يلي المعاملات والأرصدة مع الأطراف ذات الصلة والمتضمنة في البيانات المالية المجمعة:

ألف دينار كويتي

	المساهمين الرئيسيين	شركات زميلة	أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية	*2016*	*2015*
الأرصدة					
مدينو تمويل	**31,291**	**-**	**44,376**	**75,667**	69,894
الودائع	**944**	**11**	**10,517**	**11,472**	4,703
التزامات	**4,156**	**-**	**272**	**4,428**	4,136
ضمانات مقابل تسهيلات إئتمانية	**70,373**	**-**	**78,013**	**148,386**	96,153
المعاملات					
ايرادات تمويل	**377**	**-**	**514**	**891**	723
توزيعات للمودعين	**-**	**-**	**18**	**18**	6

	2016		*2015*	
	عدد أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة التنفيذية	**المبلغ** *(ألف دينار كويتي)*	عدد أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة التنفيذية	المبلغ *(ألف دينار كويتي)*
أعضاء مجلس الإدارة				
مدينو تمويل	**4**	**44,285**	4	44,540
ودائع	**8**	**10,307**	8	2,246
ضمانات مقابل تسهيلات إئتمانية	**4**	**77,991**	4	70,833
موظفو الإدارة التنفيذية				
مدينو تمويل	**11**	**91**	5	39
ودائع	**16**	**210**	15	132
ضمانات مقابل تسهيلات إئتمانية	**5**	**22**	4	27

إن مكافآت موظفي الإدارة التنفيذية وأعضاء مجلس الإدارة خلال السنة كانت كما يلي:

ألف دينار كويتي

	2016	*2015*
مكافأة موظفي الإدارة العليا:		
مزايا قصيرة الأجل	**1,548**	1,382
مزايا ما بعد التوظيف	**113**	61
	1,661	1,443

اقترح مجلس إدارة البنك مكافأة أعضاء مجلس الإدارة بمبلغ 450 ألف دينار كويتي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 (2015: 400 ألف دينار كويتي) وذلك ضمن الحد المسموح به وفقاً للوائح المحلية وتخضع لموافقة المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوي. تتضمن مكافأت رئيس وأعضاء مجلس الإدارة مكافأت مقابل مشاركاتهم في اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة وفقاً لقرارات مجلس الإدارة.

بالإضافة إلى مكافأة أعضاء مجلس الإدارة تم دفع مبلغ 144 ألف دينار كويتي (2015: 144 ألف دينار كويتي) إلى رئيس مجلس الإدارة كما هو معتمد من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية المنعقد بتاريخ 27 مارس 2016 (2015: اجتماع الجمعية العمومية المنعقد بتاريخ 28 مارس 2015).

25. المعلومات القطاعية

يتم تحديد قطاعات المجموعة التشغيلية استناداً إلى التقارير التي يتم مراجعتها من قبل المدير التنفيذي وذلك لاستخدامها في القرارات الإستراتيجية. إن هذه القطاعات هي وحدات أعمال إستراتيجية تقوم بتوفير منتجات وخدمات مختلفة. يتم إدارة هذه القطاعات بشكل منفصل حيث إن لكل منها طبيعة مختلفة من حيث المنتجات والخدمات وفئات العملاء وكذلك الاستراتيجيات التسويقية.

إن قطاعات الأعمال تستوفي شروط رفع تقارير القطاعات وهي كالتالي:

- قطاع الخدمات المصرفية التجارية والدولية - يقوم القطاع بتقديم مجموعة من الخدمات المصرفية والمنتجات الاستثمارية للشركات، كما يقدم المرابحات التمويلية للسلع والعقارات وخدمات الإجارة وتسهيلات الوكالات.
- قطاع الخدمات المصرفية للأفراد - ويشتمل على مجموعة من الخدمات المصرفية والمنتجات الاستثمارية للأفراد كما يقدم المرابحات التمويلية للسلع والعقارات وخدمات الإجارة وتسهيلات الوكالات؛
- قطاع الخزينة وإدارة الأموال والخدمات المصرفية للمؤسسات - ويشتمل على إدارة السيولة والبنوك المراسلة والمقاصة والمرابحات الاستثمارية واستبدال الودائع مع البنوك والمؤسسات المالية الأخرى؛
- إدارة الاستثمار - ويشتمل على استثمار في شركات زميلة واستثمارات أخرى، متضمنة العقارات الإستثمارية؛
- أخرى - وتشتمل على كل ما لم يدخل ضمن القطاعات الموضحة أعلاه بالإضافة إلى البنود المتعلقة بالشركة التابعة.

تقوم الإدارة بمراقبة قطاعات الأعمال بشكل منفصل لغرض اتخاذ القرارات حول توزيع المصادر وتقييم الأداء.

تقوم المجموعة بقياس أداء قطاعات التشغيل من خلال قياس ايرادات التشغيل بالقطاع والنتائج في نظام الادارة وإعداد التقارير.

تتكون موجودات القطاع بشكل رئيسي من جميع الموجودات وتتكون مطلوبات القطاع من جميع المطلوبات الخاصة بالقطاع.

ألف دينار كويتي

	الخدمات المصرفية التجارية والدولية	الخدمات المصرفية للأفراد	إدارة الخزينة والصناديق والخدمات المصرفية للمؤسسات	إدارة الاستثمار	أخرى	المجمـوع
2016						
إيرادات تشغيل القطاع	**53,509**	**10,407**	**(6,699)**	**3,295**	**2,680**	**63,192**
نتائج القطاع						
- الاستهلاك	**-**	**-**	**-**	**-**	**(2,003)**	**(2,003)**
- المخصصات وخسارة انخفاض القيمة	**(10,681)**	**(2,080)**	**38**	**(1,376)**	**594**	**(13,505)**
ربح/(خسارة) القطاع	**19,408**	**1,640**	**4,222**	**(1,124)**	**(5,903)**	**18,243**
موجودات القطاع	**1,083,197**	**215,709**	**404,471**	**106,671**	**35,982**	**1,846,030**
مطلوبات القطاع	**307,146**	**494,765**	**744,426**	**-**	**44,698**	**1,591,035**
2015						
إيرادات تشغيل القطاع	48,045	11,732	(3,744)	5,654	19,057	80,744
نتائج القطاع						
- الاستهلاك	-	-	-	-	(2,072)	(2,072)
- المخصصات وخسارة انخفاض القيمة	(32,223)	(3,122)	-	(1,297)	-	(36,642)
(خسارة)/ ربح القطاع	(4,750)	3,341	4,967	(959)	13,481	16,080
موجودات القطاع	1,008,090	206,004	431,787	109,833	34,333	1,790,047
مطلوبات القطاع	306,440	520,583	677,529	-	37,691	1,542,243

تعمل المجموعة في دولة الكويت فقط.

26. الأدوات المالية وإدارة المخاطر

(أ) إستراتيجية استخدام الأدوات المالية

تتعلق أنشطة البنك بصورة رئيسية، باعتباره بنك إسلامي تجاري، بتأمين الأموال من خلال أدوات مالية تتماشى مع تعليمات الشريعة الإسلامية وفي ضوء تعليمات بنك الكويت المركزي يتم توجيه تلك الأموال لأنشطة التمويل والاستثمار التي تتماشى مع الشريعة الإسلامية لتحقيق أرباح. يتم اقتسام الأرباح بين المساهمين والمودعين وفقاً لسياسات محددة مسبقا من قبل أعضاء مجلس الإدارة ولجنة الفتوى والتشريع. وتتنوع الأموال من حيث تواريخ استحقاقها بين قصيرة الأجل وطويلة الأجل وهي تتمثل بشكل رئيسي في الدينار الكويتي بخلاف العملات الأجنبية الرئيسية (وتشمل عملات دول مجلس التعاون الخليجي). بينما يتم توجيه الأموال، يركز البنك على سلامة تلك الأموال وكذلك الاحتفاظ بمعدلات سيولة كافية لمواجهة أية مطالبات قد يحل موعد استحقاقها. إن سلامة أموال المساهمين والمودعين تدعم أيضا من خلال تنويع أنشطة التمويل على كلا من القطاعات الجغرافية والاقتصادية وكذلك نوعية العملاء المقترضين.

(ب) الإطار العام لإدارة المخاطر

إن الهدف الرئيسي من إدارة المخاطر المتعلقة بنشاط المجموعة هو تحقيق التوازن الأمثل بين هدفين هما تحقيق أعلى ربح والحفاظ على رأس المال.

إن إطار إدارة المخاطر الذي تستخدمه المجموعة مصمم على أساس تلك الأهداف، ويهدف إلى تحديد الاعتبارات الخاصة لكل من المعنيين بالبنك على سبيل المثال المساهمين وبنك الكويت المركزي ووكالات التصنيف والعملاء والمودعين والجهات العامة.

إن التزام المجموعة بإنشاء وتطوير نظام إدارة مخاطر فعال، يتمثل في مسؤولية الإشراف والمراقبة المنوطة بها لجنة إدارة المخاطر المنبثقة من مجلس الإدارة.

قامت المجموعة بوضع منهج رشيد للتعامل مع الخطر والذي يعتمد على المبادئ الأساسية التالية، والتي تدعم الإطار العام لإدارة المخاطر لدى البنك:

- تدعيم الثقافة العامة والتي تقود إلى الاحتفاظ بإدارة فعالة للمخاطر؛
- توظيف أفراد ذوي كفاءات ومؤهلات مهنية ملائمة للعمل بإدارة المخاطر؛
- نظم ولوائح لتقدير وقبول الخطر في حدود معدلات ملائمة للعمليات مع الأفراد والمنتجات المختلفة وإدارة التمويل والاستثمار؛
- نظام تقرير للإدارة يوفر معلومات دقيقة عن المخاطر لأفراد الإدارة، والذي يتم تحديثه بصفة مستمرة وكذلك يتم تحديث ذلك النظام بأحدث الأدوات التحليلية والأنظمة الأخرى لتحديد وتقدير المخاطر بصورة مناسبة ومراقبة المركز وتحديد الأثر المحتمل لأفعال الإدارة؛ و
- وجود وظيفة تدقيق داخلي للتحقق من مدى الالتزام المستمر بنظم إدارة المخاطر وكذلك التحقق من سلامة تلك النظم واللوائح.

لدى البنك قسم إدارة مخاطر، وهو المسؤول بشكل أساسي عن إدارة المخاطر لدى البنك. تم تصميم قسم إدارة المخاطر بطريقة تُسهل التركيز والاهتمام بكل نوع من المخاطر على حدة، على سبيل المثال مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق (تتكون من مخاطر أسعار العملات ومعدلات الربح وحقوق الملكية) ومخاطر أخرى مثل مخاطر التشغيل.

تتضمن مناهج إدارة المخاطر لدى المجموعة:

- مناهج فعالة مثل المراجعة المستمرة التي تدعم سياسات ونظم إجراءات المجموعة وتطوير وتنمية أدوات قياس المخاطر - على سبيل المثال نماذج تصنيف المخاطر ونماذج السعر ونماذج القيمة المعرضة للمخاطر- ومراجعة مدخلات المخاطر المتعلقة بالتخطيط الإستراتيجي للمجموعة وكذلك تصميم ومراجعة المنتجات والخدمات التي يقدمها البنك.
- مناهج مستمرة، مثل إدارة مدخلات المخاطر المتعلقة بتطبيقات تمويلية واستثمارية مقترحة، ومراجعة الالتزام السابق للموافقة على تسهيلات تمويلية واستثمارية، والمراجعة الدورية لمحافظ التمويل والاستثمار عن طريق تقارير ومؤشرات توضح المخاطر للإدارة العليا، وكذلك مراقبة مستمرة للمخاطر المرتبطة بكلا من السوق والتشغيل وأنظمة تقنية المعلومات.
- مناهج الحقائق الفعلية على سبيل المثال مراجعة العروض والاتجاهات والتغيرات المرتبطة بالمخصصات وشطب الديون واستبعاد الاستثمارات.

1) مخاطر الائتمان

إن مخاطر الائتمان هي مخاطر احتمال عدم قدرة أحد أطراف الأداة المالية على الوفاء بالتزاماته مسبباً خسارة مالية للطرف الآخر. وتتضمن هذه المخاطر الانخفاض في الملاءة المالية للعملاء. إن هذا الانخفاض لا يعنى بالضرورة عدم القدرة على الوفاء بالالتزام إلا أنه يزيد من احتمال عدم قدرة العميل على الوفاء بالالتزام. تشمل الأدوات المالية المرتبط بها مخاطر الائتمان التسهيلات التمويلية ومطلوبات محتملة والالتزامات بزيادة حد الائتمان والاستثمارات في أدوات دين، أي الاستثمار في الصكوك.

26. الأدوات المالية وإدارة المخاطر (يتبع)

هيكل إدارة مخاطر الائتمان

لإدارة مخاطر الائتمان، قامت المجموعة بتأسيس لجنة تنفيذية للتمويل والاستثمار منبثقة من مجلس الإدارة وكذلك اللجان الإدارية التالية:

- لجنة التمويل والاستثمار
- لجنة المخصصات

إن اللجنة التنفيذية للتمويل والاستثمار مسؤولة عن مراجعة واعتماد توصيات لجنة الائتمان بخصوص التسهيلات الائتمانية وعلاقات العملاء وحدود التمويل والتسعير والربحية.

إن لجنة التمويل والاستثمار (اللجنة) هي المسؤولة عن حماية جودة موجودات البنك وضمان الاستخدام المربح لموارد البنك، كما إن اللجنة تحدد السياسة الائتمانية للبنك تماشياً مع تعليمات بنك الكويت المركزي للائتمان التجاري والتجزئة وكذلك التعاملات الداخلية. تعتمد اللجنة أو تراجع عروض الائتمان في نطاق حدود صلاحيات اللجنة وتقوم بالمساهمة في عملية الموافقة على تمديد الائتمان فيما وراء سلطات اللجنة.

إن لجنة المخصصات هي المسؤولة مبدئياً عن تحديد المخصص المطلوب للتسهيلات التي انخفضت قيمتها وذلك بالنسبة للتسهيلات التي لم يتم تصنيفها كتسهيلات غير منتظمة طبقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي (مثل تصنيف قائمة المتابعة للتسهيلات). بالإضافة إلى ذلك، تقوم اللجنة أيضاً بمراجعة المخصصات المطلوبة للتسهيلات غير المنتظمة للتأكد من تماشيها مع تعليمات بنك الكويت المركزي في هذا الصدد.

بناءً على تعليمات بنك الكويت المركزي الصادرة بتاريخ 18 ديسمبر 1996، والمتعلقة بالقواعد الخاصة بتصنيف التسهيلات الائتمانية، قام البنك بتشكيل لجنة داخلية تضم موظفين مهنيين وتهدف إلى دراسة وتعميم التسهيلات الائتمانية القائمة لكل عميل من عملاء البنك. إن المطلوب من تلك اللجنة، التي تجتمع سنوياً بصورة منتظمة، هو تحديد المواقف غير الطبيعية للعملاء، والصعوبات المتعلقة بموقف كل عميل، والتي من شأنها أن يتم تصنيف التسهيلات ضمن التسهيلات غير المنتظمة، وكذلك تحديد المخصصات اللازمة. تقوم اللجنة أيضاً بدراسة مراكز العملاء الذين تبلغ أرصدتهم غير المنتظمة 25% من إجمالي ديونهم لتحديد ما إذا كان هناك حاجة لمخصصات إضافية.

إستراتيجية وسياسة إدارة مخاطر الائتمان

يقوم البنك بإدارة محفظة التسهيلات الائتمانية بغرض التأكد من تنوعها بشكل جيد واكتسابها لمستوى عائد ملائم للمخاطر التي يتضمنها.

في إطار النشاط الاعتيادي، يقوم البنك باستخدام موارده في تسهيلات ائتمانية متنوعة، بهدف أساسي هو إنتاج أرباح للمساهمين وحاملي الودائع وفي نفس الوقت يتطلع البنك للتأكد من جودة التسهيلات الائتمانية. يقوم البنك جاهداً بصفة مستمرة الوصول إلى أنسب توازن بين العائد وجودة محفظته الائتمانية.

إن سياسات عمل البنك في التعامل مع الائتمان، وتخفيض معدل المخاطر عن طريق تحديد مجموعة متنوعة من الشروط والمعايير الائتمانية والتي تتضمن:

- تعريف واضح للأدوار والمسؤوليات المتضمنة في الوظائف المتنوعة للمراحل المختلفة لدورة حياة التسهيل الائتماني؛
- تأسيس هيكل سلطة واضح لاعتماد عمليات التسهيلات الائتمانية الروتينية والاستثنائية؛
- قائمة المقترضين ومدينو التمويل والتسهيلات الممنوحة والضمانات ونماذج تسعير منتجات البنك؛
- منح الائتمان على أساس شروط قياسية؛
- تعريف معايير لتقييم الضمانات وسياسات لإدارة الضمانات؛
- تفصيل الإجراءات الكاملة لدورة الحياة الائتمانية، متضمناً مشاكل إدارة التسهيلات الائتمانية؛
- التأكد بطريقة ما، من تنوع محفظة التسهيلات ومدينو التمويل على كل من المستويات الجغرافيةً (البلدان/ الأقاليم) والقطاع والأطراف المتناظرة.

قياس مخاطر الائتمان

يقوم البنك بقياس مخاطر الائتمان من حيث جودة الأصل باستخدام طريقتي قياس أساسيتين هما نسبة المخصصات ونسبة مديني التمويل غير المنتظمة. إن نسبة مدينو التمويل غير المنتظمة هي نسبة مدينو التمويل غير المنتظمة إلى إجمالي مدينو التمويل.

26. الأدوات المالية وإدارة المخاطر (يتبع)

مضى تاريخ استحقاقها وانخفضت قيمتها

فيما يلي تصنيفات مخاطر الائتمان التي تؤخذ في الاعتبار من قبل البنك لتحديد التسهيلات الإئتمانية التي انخفضت قيمتها:

تتطلب عناصر القائمة المراقبة مخصصات محددة: والتي تشتمل على عملاء منتظمين ولكن بحسب رؤية الإدارة، فقد تم تكوين مخصصات لمواجهة أي تدهور محتمل في المستقبل، بالإضافة إلى ذلك تشمل التسهيلات الائتمانية التي مضى تاريخ استحقاقها لمدة تصل بحد أقصى 90 يوماً (ضمناً). يتم تحديد نسبة المخصص المحدد على أساس كل حالة على حدة وبعد القيام بدراسة شاملة من قبل الإدارة وكذلك بعد خصم الأرباح المؤجلة والمعلقة والضمانات المؤهلة.

معيار فرعي: إذا كانت الديون غير منتظمة لمدة تتراوح من 91 يوم وحتى 180 يوماً (ضمناً)، فإنه يتم تطبيق مخصص بحد أدنى 20% على مجموع التسهيلات بالصافي من الأرباح المؤجلة والمعلقة والضمانات المؤهلة.

ديون مشكوك في تحصيلها: إذا كانت الديون غير منتظمة لمدة تتراوح من 181 يوم وحتى 365 يوماً (ضمناً)، فإنه يتم تطبيق مخصص بحد أدنى 50% على مجموع التسهيلات بالصافي من الأرباح المؤجلة والمعلقة والضمانات المؤهلة.

ديون معدومة: إذا كانت الديون غير منتظمة لأكثر من 365 يوماً، فإنه يتم تطبيق مخصص بواقع 100% على مجموع التسهيلات بالصافي من الأرباح المؤجلة والمعلقة والضمانات المؤهلة.

الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان

إن الجدول أدناه يبين أقصى تعرض لمخاطر الائتمان لبنود بيان المركز المالي المجمع وبدون الأخذ في الاعتبار أية ضمانات أو تعزيزات ائتمانية أخرى. إن أقصى تعرض لمخاطر الائتمان تم توضيحه بالصافي من الأرباح المؤجلة والمخصصات، وذلك قبل تأثير عوامل تخفيف المخاطر من خلال استخدام المقاصة واتفاقيات الضمانات.

ألف دينار كويتي

	إجمالي الحد الأقصى للتعرض	
	2016	*2015*
التعرض لمخاطر الائتمان المرتبط ببنود بيان المركز المالي المجمع:		
الأرصدة لدى البنوك	**10,342**	7,033
المستحق من بنوك	**393,296**	457,599
مدينو تمويل	**1,268,456**	1,173,377
استثمار في أوراق مالية - صكوك	**43,927**	10,793
موجودات أخرى	**11,338**	6,647
المجموع	**1,727,359**	1,655,449
التعرض لمخاطر الائتمان المرتبط بالمطلوبات المحتملة:		
قبولات	**20,673**	37,229
اعتمادات مستندية	**12,858**	18,110
خطابات الضمان	**240,911**	204,848
المجموع	**274,442**	260,187
مجموع التعرض لمخاطر الائتمان	**2,001,801**	1,915,636

إن مخاطر الائتمان يمكن أن تظهر أيضاً كنتيجة للتركز الجوهري لموجودات البنك لدى طرف واحد. يتم إدارة هذه المخاطر من خلال تنويع محفظة الموجودات المالية. إن إجمالي حساب أكبر 20 عميل يبلغ 25% (2015: 23%) قائم كنسبة من إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2016.

تركزات مخاطر الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان

تظهر تركزات مخاطر الائتمان فيما لو تواجدت أطراف مقابلة تضطلع بأنشطة مماثلة أو أنشطة في نفس القطاع الجغرافي أو حين تكون لها خصائص اقتصادية مماثلة مما يجعل قدرتها على الوفاء بالتزاماتها التعاقدية تتأثر بالتغيرات في الظروف الاقتصادية أو السياسية أو غيرها. إن تركز مخاطر الائتمان يعتبر مؤشرا على حساسية أداء البنك للتطورات التي توثر على قطاع صناعي أو جغرافي بعينة.

26. الأدوات المالية وإدارة المخاطر (يتبع)

إن تركز الموجودات المالية والبنود خارج نطاق الميزانية العمومية على المستوى الجغرافي والقطاعات الصناعية هو كما يلي:

ألف دينار كويتي

	2016		*2015*	
	الموجودات المالية	**المطلوبات المحتملة**	الموجودات المالية	المطلوبات المحتملة
الأقاليم الجغرافية:				
آسيا	**34**	**19,540**	4,568	15,614
أمريكا الشمالية	**18,866**	**116**	7,424	-
الشرق الأوسط (باستثناء الكويت)	**4,423**	**18,616**	29,663	41,816
أوروبا	**51,755**	**3,225**	74,576	10,455
الكويت	**1,652,281**	**232,945**	1,539,218	192,302
	1,727,359	**274,442**	1,655,449	260,187
القطاعات الصناعية:				
شخصي	**207,547**	**-**	193,256	-
البنوك والمؤسسات المالية	**400,953**	**24,867**	334,838	482
عقاري	**532,611**	**5,753**	547,498	6,549
إنشائي	**93,229**	**132,797**	75,626	115,638
أخرى	**493,019**	**111,025**	504,231	137,518
	1,727,359	**274,442**	1,655,449	260,187

الحد من مخاطر الائتمان

إن أساليب تقنيات للحد من مخاطر الائتمان المسموح للبنك باستخدامها هي الضمانات وخصم تلك الضمانات وفقاً لشروط معينة متفق عليها ومتضمنة تلك الاتفاقيات مع استيفاء جميع الشروط القانونية.

إن سياسة الإقراض لدى البنك تحدد أنواع الضمان المطلوب ومصدر التقييم وصحة التقييم وتكرار تقييم الضمانات. تحدد السياسة أيضاً الحد الأقصى للتسهيلات والمرتبطة بضمانات ومستويات الاعتماد اللازمة لمنح الائتمان والموافقة على الضمان. إن الضمانات المقبولة هي النقد والضمانات البنكية من الدرجة الأولى والأسهم وعقارات.

كجزء من آلية الرقابة على عمليات الضمان، يقوم البنك دورياً بإعادة تقييم كافة الضمانات للتأكد من أن قيمة تغطية الرهن لا تقل عن القيمة في وقت الموافقة الأصلية. يقوم البنك أيضاً بشكل مستمر بمراقبة تواريخ صلاحية وانتهاء الضمانات للتأكد من وقت تجديدها.

إن الأنواع الرئيسية من الضامنين هم الأفراد والشركات. حيث إنه لم يتم تقييم الضامنين من قبل وكالات التصنيف الثلاثة (المعتمدة من بنك الكويت المركزي لاحتساب كفاية رأس المال)، لم يأخذ البنك أي ضامن فيما يتعلق بمخصص الحد من مخاطر الائتمان أثناء تحقيق كفاية رأس المال.

الضمانات والتعزيزات الائتمانية الأخرى

إن قيمة ونوع الضمانات المطلوبة تعتمد أساساً على تقدير مخاطر الائتمان لدى الطرف الآخر للأداة المالية. يتم استخدام دليل إجراءات فيما يتعلق بقبول الضمانات وأنواعها وكذلك طرق التقييم.

تقوم الإدارة بمراقبة القيم السوقية للضمانات، كما تقوم بطلب ضمانات إضافية بناء على الاتفاقيات مع العملاء، وكذلك متابعة القيمة السوقية للضمانات التي تم الحصول عليها من خلال مراجعة كفاية مخصصات خسائر انخفاض القيمة.

تتمثل سياسة البنك في استبعاد العقارات المعاد حيازتها بشكل تقليدي. يتم استخدام قيمة تلك العقارات لتخفيض أو تسوية المطالبات القائمة. وبشكل عام، لا يتم استخدام تلك العقارات في غير ذلك.

كما في 31 ديسمبر 2016، إن 58% (2015: 60%) من إجمالي مدينو التمويل القائمة مضمونة بالكامل.

26. الأدوات المالية وإدارة المخاطر (يتبع)

الجودة الائتمانية للأدوات المالية

يقوم البنك بتصنيف درجات التعرض لمخاطر الائتمان المختلفة، والتي لم يمض تاريخ استحقاقها ولم تنخفض قيمتها إلى تصنيفين من الجودة الائتمانية كما يلي:

- جودة عالية: التعرض العادي والذي يتم تغطيته بالكامل من خلال الضمانات التي تزيد عن 100% من إجمالي المبالغ القائمة.
- جودة متوسطة: هي كل درجات التعرض الأخرى، حيث لا تغطي الضمانات المبالغ القائمة بالكامل.

يبين الجدول التالي درجة التعرض لمخاطر الائتمان على مستوى تصنيف الجودة الائتمانية للموجودات مصنفة حسب الفئة والدرجة بالصافي الأرباح المؤجلة والمخصصات:

ألف دينار كويتي

	لم يمض تاريخ استحقاقها ولم تنخفض قيمتها		مضى تاريخ استحقاقها و	
	جودة عالية	جودة متوسطة	انخفضت قيمتها	المجموع
2016				
أرصدة لدى البنوك	**10,342**	**-**	**-**	**10,342**
المستحق من بنوك	**393,296**	**-**	**-**	**393,296**
مدينو تمويل	**574,798**	**516,987**	**176,671**	**1,268,456**
استثمار في أوراق مالية - صكوك	**-**	**43,927**	**-**	**43,927**
موجودات أخرى	**11,338**	**-**	**-**	**11,338**
	989,774	**560,914**	**176,671**	**1,727,359**
2015				
أرصدة لدى البنوك	7,033	-	-	7,033
المستحق من بنوك	457,599	-	-	457,599
مدينو تمويل	636,763	453,448	83,166	1,173,377
استثمار في أوراق مالية - صكوك	-	10,793	-	10,793
موجودات أخرى	6,647	-	-	6,647
	1,108,042	464,241	83,166	1,655,449

تحليل الأعمار لمدينو التمويل التي مضى تاريخ استحقاقها ولكن لم تنخفض قيمتها أو منخفضة القيمة على مستوى كل فئة في الموجودات المالية:

ألف دينار كويتي

	مدينو تمويل شركات		مدينو تمويل استهلاكي		المجموع	
	مضى استحقاقها ولم تنخفض قيمتها	منخفضة القيمة	مضى استحقاقها ولم تنخفض قيمتها	منخفضة القيمة	مضى استحقاقها ولم تنخفض قيمتها	منخفضة القيمة
2016						
حتى 30 يوم	**96,066**	**-**	**11,077**	**-**	**107,143**	**-**
31 – 60 يوم	**4,618**	**-**	**3,812**	**-**	**8,430**	**-**
61 – 90 يوم	**41,132**	**-**	**1,515**	**-**	**42,647**	**-**
91 – 180 يوم	**-**	**3,925**	**-**	**1,477**	**-**	**5,402**
أكثر من 180 يوم	**-**	**11,583**	**-**	**1,466**	**-**	**13,049**
	141,816	**15,508**	**16,404**	**2,943**	**158,220**	**18,451**
2015						
حتى 30 يوم	19,842	-	12,110	-	31,952	-
31 – 60 يوم	8,976	-	3,836	-	12,812	-
61 – 90 يوم	19,498	-	1,318	-	20,816	-
91 – 180 يوم	-	136	-	2,770	-	2,906
أكثر من 180 يوم	-	13,649	-	1,031	-	14,680
	48,316	13,785	17,264	3,801	65,580	17,586

كما في 31 ديسمبر 2016، بلغت القيمة العادلة للضمانات المحتفظ بها من قبل البنك لكل عملية تمويل فردية مضى تاريخ استحقاقها أو انخفضت قيمتها 206,227 ألف دينار كويتي (2015: 100,498 ألف دينار كويتي).

26. الأدوات المالية وإدارة المخاطر (يتبع)

2) مخاطر السيولة

إن مخاطر السيولة هي المخاطر التي تكمن في مواجهه البنك لصعوبات عند الوفاء بالتزاماته المتعلقة بالمطلوبات المالية التي تم تسويتها من خلال تسليم نقد أو أصل مالي آخر. وللحد من هذه المخاطر، قامت الإدارة بالترتيب لتنويع مصادر التمويل إضافة إلى أساس الإيداعات الأصلية وإدارة الموجودات مع أخذ السيولة في الاعتبار ومراقبة السيولة بصورة يومية.

إن إدارة البنك لمخاطر السيولة تتماشى مع الإطار الشامل لإدارة المخاطر وتتضمن توفير عمل متطلبات لحد أدنى لموجودات ذات السيولة مع وضع حدود لعملية قبول الودائع قصيرة الأجل للحماية من متطلبات السيولة قصيرة الأجل.

يقوم البنك بمراقبة مخاطر السيولة من خلال قياس فجوات السيولة بصورة يومية ويتم مراجعة الموقف من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات على أساس شهري. ويتم كذلك مراقبة مركز احتياطي السيولة ومعدل التسهيلات التمويلية للودائع مستوفية الشروط على أساس يومي.

يقوم البنك بقياس مخاطر السيولة عن طريق إعداد ومراقبة قائمة استحقاقات موجوداته مطلوباته كما يلي:

ألف دينار كويتي

	بحد أقصى شهر	من شهر إلى 3 أشهر	من 3 أشهر إلى 12 شهر	أكثر من سنة	المجموع
2016					
الموجودات					
النقد والأرصدة لدى البنوك	**18,140**	**-**	**-**	**-**	**18,140**
المستحق من البنوك	**324,321**	**42,901**	**26,074**	**-**	**393,296**
مدينو تمويل	**170,495**	**194,580**	**476,236**	**427,145**	**1,268,456**
استثمار في أوراق مالية	**55,535**	**-**	**-**	**30,472**	**86,007**
استثمار في شركات زميلة	**-**	**-**	**-**	**1,533**	**1,533**
عقارات استثمارية	**-**	**-**	**-**	**40,235**	**40,235**
موجودات أخرى	**1,621**	**130**	**5,609**	**5,429**	**12,789**
ممتلكات ومعدات	**-**	**-**	**-**	**25,574**	**25,574**
مجموع الموجودات	**570,112**	**237,611**	**507,919**	**530,388**	**1,846,030**
المطلوبات					
المستحق للبنوك ومؤسسات مالية	**126,693**	**68,087**	**143,215**	**80,082**	**418,077**
حسابات المودعين	**520,051**	**332,934**	**215,704**	**56,143**	**1,124,832**
مطلوبات أخرى	**40,366**	**-**	**-**	**7,760**	**48,126**
مجموع المطلوبات	**687,110**	**401,021**	**358,919**	**143,985**	**1,591,035**
صافي فجوة السيولة	**(116,998)**	**(163,410)**	**149,000**	**386,403**	**254,995**
2015					
الموجودات					
النقد والأرصدة لدى البنوك	15,904	-	-	-	15,904
المستحق من بنوك	371,063	24,035	27,703	34,798	457,599
مدينو تمويل	83,572	172,549	612,490	304,766	1,173,377
استثمار في أوراق مالية	22,688	-	-	42,043	64,731
استثمار في شركات زميلة	-	-	-	3,935	3,935
عقارات استثمارية	-	-	-	40,353	40,353
موجودات أخرى	893	101	3,046	4,111	8,151
ممتلكات ومعدات	-	-	-	25,997	25,997
مجموع الموجودات	494,120	196,685	643,239	456,003	1,790,047
المطلوبات					
المستحق للبنوك ومؤسسات مالية	237,069	93,639	56,078	97,172	483,958
حسابات المودعين	398,610	320,829	298,263	348	1,018,050
مطلوبات أخرى	33,162	-	-	7,073	40,235
مجموع المطلوبات	668,841	414,468	354,341	104,593	1,542,243
صافي فجوة السيولة	(174,721)	(217,783)	288,898	351,410	247,804

26. الأدوات المالية وإدارة المخاطر (يتبع)

يلخص الجدول أدناه قائمة الاستحقاقات المطلوبات المالية للمجموعة على أساس التزامات سداد تعاقدية غير مخصومة. بالنسبة لدفعات السداد التي تخضع لإشعارات فإنها تعامل كما لو أن الإشعارات قد تم إصدارها على الفور.

ألف دينار كويتي

	أقل من شهر	من شهر إلى 3 أشهر	من 3 أشهر إلى 12 شهر	من سنة إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	الإجمالي
2016						
المستحق للبنوك ومؤسسات مالية	**127,452**	**68,495**	**144,094**	**80,465**	**-**	**420,506**
حسابات المودعين	**520,766**	**333,392**	**216,001**	**56,220**	**-**	**1,126,379**
مطلوبات أخرى	**40,366**	**-**	**-**	**-**	**7,760**	**48,126**
	688,584	**401,887**	**360,095**	**136,685**	**7,760**	**1,595,011**
2015						
المستحق للبنوك ومؤسسات مالية	237,490	93,805	56,182	97,554	-	485,031
حسابات المودعين	398,959	321,109	298,523	348	-	1,018,939
مطلوبات أخرى	33,162	-	-	-	7,073	40,235
	669,611	414,914	354,705	97,902	7,073	1,544,205

يبين الجدول أدناه فترات الانتهاء التعاقدي للمطلوبات والالتزامات المحتملة على المجموعة:

ألف دينار كويتي

	أقل من شهر	من شهر إلى 3 أشهر	من 3 أشهر إلى 12 شهر	من سنة إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	الإجمالي
2016						
المطلوبات المحتملة	**30,807**	**49,023**	**62,858**	**126,972**	**4,782**	**274,442**
التزامات	**19,707**	**37,618**	**83,063**	**34,372**	**50,862**	**225,622**
	50,514	**86,641**	**145,921**	**161,344**	**55,644**	**500,064**
2015						
المطلوبات المحتملة	18,201	32,702	79,383	108,683	21,218	260,187
التزامات	44,523	8,637	82,353	47,425	29,043	211,981
	62,724	41,339	161,736	156,108	50,261	472,168

3) مخاطر السوق

إن مخاطر السوق هي مخاطر تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية كنتيجة لتغيرات في أسعار السوق. تتكون مخاطر السوق من ثلاثة أنواع من المخاطر وتشمل ومخاطر معدلات الفائدة ومخاطر أسعار العملة ومخاطر الأسعار الأخرى (بخلاف تلك الناتجة عن تغيرات معدل العائد ومخاطر سعر صرف العملات الأجنبية).

إن الهدف من إدارة مخاطر السوق هو التحكم في مدى التعرض لتلك المخاطر في حدود مقبولة وفي حدود ربحية معينة. في حدود قائمة الأدوات المالية الحالية للمجموعة، فإن التعرض الأساسي لمخاطر السوق يمثل مخاطر الخسارة الناتجة من التقلبات في التدفقات النقدية المستقبلية أو القيمة العادلة لتلك الأدوات المالية نتيجة التغير في المعدلات القابلة للتحقيق. ويتم إدارة ذلك بشكل أساسي من خلال مراقبة الفجوات بين العائد الفعلي ومعدلات الإيجار ومن خلال وجود معدلات وحدود معتمدة معدلات معتمدة يتم مراجعتها بشكل دوري في اجتماعات إعادة التسعير.

هيكلة إدارة مخاطر السوق

تقع المسؤولية الكاملة لإدارة مخاطر السوق للبنك على عاتق لجنة الموجودات والمطلوبات. إن إدارة مخاطر السوق يومياً هي مسؤولية قسم الخزينة الذي يرأسه مسؤول الخزينة والذي يرفع تقريره إلى الرئيس التنفيذي. إن قسم البنوك الدولية مسؤول عن اقتراح الحدود المسموح بها في كل دولة بناءً على تصنيف وكالة مودي لمعدلات دين العملة السيادية طويلة الأجل ومراجعتها سنوياً. إن القياس والرقابة ورفع التقارير عن مخاطر السوق هو من مسؤولية قسم مخاطر السوق داخل قسم إدارة المخاطر.

26. الأدوات المالية وإدارة المخاطر (يتبع)

استراتيجيات وسياسات إدارة مخاطر السوق

قامت المجموعة بوضع سياسات وحدود لإدارة المخاطر والتي من خلالها يتم مراقبة والتحكم في التعرض لمخاطر السوق.

(أ) مخاطر معدلات الفائدة

إن مخاطر معدلات الفائدة هي مخاطر تقلب القيمة العادلة للتدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية نتيجة التغيرات في معدلات أرباح السوق. لا يتعرض البنك لمخاطر معدلات الفائدة حيث إن البنك لا يقوم بتحميل فائدة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

(ب) مخاطر العملات الأجنبية

إن مخاطر العملات الأجنبية هي المخاطر الناتجة عن تقلبات القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية نتيجة للتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. ترى المجموعة نفسها ككيان كويتي، والدينار الكويتي هو العملة الرئيسية. قام مجلس الإدارة بوضع حدود لمراكز العملات، ويتم مراقبة تلك المراكز بشكل يومي وذلك للتأكد من الحفاظ عليها في الحدود التي تم وضعها.

كان لدى المجموعة صافي التعرض التالي لمخاطر العملات الأجنبية كما في 31 ديسمبر:

	ألف دينار كويتي	
	2016	*2015*
دولار أمريكي	**2,965**	3,262
ريال قطري	**(1,560)**	(1,924)
يورو	**222**	(688)
جنية إسترليني	**(21)**	(12)
ريال سعودي	**(870)**	(68)
أخرى	**(255)**	(121)
	481	449

لم يتم الإفصاح عن تحليل الحساسية حيث إن المجموعة لا تتعرض بصورة جوهرية لمخاطر العملات الأجنبية.

(ج) مخاطر أسعار الأسهم

إن مخاطر أسعار الأسهم هي المخاطر الناتجة عن تقلبات القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية نتيجة للتغيرات في أسعار السوق (بخلاف تلك الناتجة عن تغيرات معدل العائد ومخاطر سعر صرف العملات الأجنبية). سواء كانت تلك التغيرات ناتجة عن عناصر محددة مرتبطة بالأداة أو مصدرها أو عناصر تؤثر على الأدوات التي يتم تداولها في السوق. تقوم المجموعة بإدارة هذه المخاطر من خلال تنويع الاستثمارات على مستوى التوزيع الجغرافي وكذلك على مستوى قطاعات الصناعة. إن حساسية البيانات المالية المجمعة الخاصة بالمجموعة لمخاطر أسعار الأسهم مبينة أدناه.

بالنسبة للاستثمارات المصنفة كاستثمارات متاحة للبيع، فإن الزيادة بنسبة 5% في أسعار الأسهم كما في 31 ديسمبر 2016 سينتج عنها زيادة حقوق الملكية بمبلغ 2,851 ألف دينار كويتي (2015: زيادة بمبلغ 1,560 ألف دينار كويتي). وبالنسبة للاستثمارات المصنفة كاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، فإن الأثر على الربح أو الخسارة سيكون زيادة بمبلغ 3 ألف دينار كويتي (2015: زيادة بمبلغ 3 ألف دينار كويتي). وأي تغير معادل في الاتجاه المعاكس قد يكون له أثر معادل، ولكن عكسي على المبالغ الظاهرة أعلاه، وذلك على أساس أن كافة المتغيرات الأخرى تظل ثابتة دون تغيير.

4) مخاطر التشغيل

إن مخاطر التشغيل هي مخاطر الخسارة الناتجة من إخفاق أو تعطل العمليات الداخلية بسبب الخطأ البشري أو خطأ الأنظمة أو الأحداث الخارجية.

تتحمل وحدات الدعم والعمليات مسؤولية رئيسية في تحديد وتقييم وإدارة مخاطر التشغيل الخاصة بها، حيث تستعمل تقنيات رقابة داخلية لتخفيض احتمالية حدوث أو تأثير تلك المخاطر إلى الحدود المسموح بها في نطاق سياسات المجموعة. وعندما يكون ذلك مناسباً، يتم تلافي تلك المخاطر عن طريق التأمين.

26. الأدوات المالية وإدارة المخاطر (يتبع)

إن لدى المجموعة منظومة من السياسات والإجراءات يتم تطبيقها بشأن تحديد وتقييم ومراقبة مخاطر التشغيل إلى جانب المخاطر الأخرى المرتبطة بالنشاط المصرفي والمالي للبنك، ويتم إدارة مخاطر التشغيل من خلال وحدة مخاطر التشغيل. إن مهمة هذه الإدارة هي التأكد من السياسات والإجراءات التي يتم إتباعها لتحديد وتقدير والإشراف والرقابة على مخاطر التشغيل كجزء من أسلوب إدارة مخاطر التشغيل الشاملة.

تقوم إدارة المخاطر بإدارة المخاطر التشغيلية طبقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي المؤرخة 14 نوفمبر 1996 فيما يتعلق بالإرشادات العامة لأنظمة الرقابة الداخلية والتعليمات المؤرخة 13 أكتوبر 2003 فيما يتعلق "بالمبادئ الاسترشادية للممارسات السليمة لإدارة ورقابة المخاطر التشغيلية".

5) القيم العادلة للأدوات المالية

يتم الحصول على القيمة العادلة من أسعار السوق المعلنة ونماذج التدفقات النقدية المخصومة وطرق أخرى مناسبة.

تدرج الموجودات والمطلوبات المالية الأخرى بالتكلفة المطفأة، ولا تختلف القيمة الدفترية بصورة جوهرية عن قيمتها العادلة حيث إن غالبية هذه الموجودات والمطلوبات ذات فترات استحقاق قصيرة الأجل أو يعاد تسعيرها على الفور استناداً إلى حركة معدلات الفائدة في السوق. يتم تقدير القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية المتبقية المدرجة بالتكلفة المطفأة بصورة رئيسية نماذج التدفقات النقدية المخصومة التي تتضمن بعض الافتراضات مثل معدلات الائتمان المناسبة للظروف.

يتم قياس القيمة العادلة للموجودات المالية للمجموعة على أساس متكرر.

يتم قياس بعض الموجودات المالية للمجموعة بالقيمة العادلة في نهاية كل فترة مالية. يُوفر الجدول التالي معلومات حول كيفية تحديد القيمة العادلة لتلك الموجودات المالية (وبخاصة أساليب التقييم والمدخلات المستخدمة).

الموجودات المالية	*ألف دينار كويتي* القيمة العادلة كما في		التسلسل الهرمي للقيمة العادلة	القطاع
	2016	*2015*		
استثمارات متاحة للبيع – صكوك	**1,533**	1,526	المستوى 1	قطاع الخدمات
	32,154	1,542	المستوى 1	القطاع المالي
	9,256	4,454	المستوى 1	قطاع الاستثمار
	984	3,271	المستوى 3	قطاع العقارات
استثمارات متاحة للبيع – أوراق مالية مسعرة	**11,542**	19,757	المستوى 1	قطاع الاستثمار
	1,545	48	المستوى 1	القطاع المصرفي
	-	3	المستوى 1	قطاع العقارات
	-	28	المستوى 1	قطاع الاتصالات
استثمارات متاحة للبيع – أوراق مالية غير مسعرة	**4,586**	5,163	المستوى 3	قطاع الاستثمار
	17,841	20,830	المستوى 3	قطاع الخدمات
	2,314	2,314	المستوى 3	قطاع العقارات
	1,859	1,844	المستوى 3	القطاع الصناعي
	2,335	2,002	المستوى 3	الرعاية الصحية
	-	1,881	المستوى 3	القطاع المصرفي
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة – أوراق مالية مسعرة	**10**	22	المستوى 1	قطاع نفط وغاز
	42	36	المستوى 1	قطاع الاتصالات
	6	10	المستوى 1	قطاع الاستثمار

26. الأدوات المالية وإدارة المخاطر (يتبع)

يبين الجدول التالي تحليل الاستثمارات المالية المسجلة بالقيمة العادلة حسب مستوى التسلسل الهرمي للقيمة العادلة:

ألف دينار كويتي

	المستوى 1	المستوى 2	المستوى 3	المجموع
2016				
استثمارات في أوراق مالية				
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:				
أوراق مالية مسعرة	**58**	-	-	**58**
موجودات مالية متاحة للبيع:				
أوراق مالية مسعرة	**13,087**	-	-	**13,087**
أوراق مالية غير مسعرة	-	-	**28,935**	**28,935**
استثمارات في صكوك	**42,943**	-	**984**	**43,927**
	56,088	-	**29,919**	**86,007**
2015				
استثمارات في أوراق مالية				
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:				
أوراق مالية مسعرة	68	-	-	68
موجودات مالية متاحة للبيع:				
أوراق مالية مسعرة	19,836	-	-	19,836
أوراق مالية غير مسعرة	-	-	34,034	34,034
استثمارات في صكوك	7,522	-	3,271	10,793
	27,426	-	37,305	64,731

إن الطرق والافتراضات المستخدمة في تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية قد تم توضيحها في "القيمة العادلة" إيضاح رقم (2) "السياسات المحاسبية الهامة".

بيان المدخلات الهامة غير الملحوظة للتقييم:

الموجودات المالية	أسلوب التقييم	المدخلات الجوهرية غير الملحوظة	المعدل (المتوسط المرجح)	حساسية المدخلات للقيمة العادلة
استثمارات في أسهم غير مسعرة وصكوك	طريقة التدفقات النقدية المخصومة، التقييم على أساس الأصول، والقيمة الدفترية	معدل النمو طويل الأجل للتدفقات النقدية للسنوات اللاحقة	3% -10%	كلما زاد معدل النمو، زادت القيمة العادلة
		نمو هامش الربح	5%	كلما زاد معدل النمو، زادت القيمة العادلة
		الخصم لعدم وجود تسويق	10% - 20%	كلما زاد معدل الخصم، زادت القيمة العادلة

يمثل الخصم لنقص إمكانية التسويق المبالغ التي حددت المجموعة أن المتداولين في السوق قد يأخذون بعين الاعتبار هذه عند تسعير الاستثمارات. في حالة الموجودات المالية المتاحة للبيع، فإن مصروف انخفاض القيمة في الربح أو الخسارة قد يعتمد على ما إذا كان الانخفاض كبير أو متواصل. قد تؤثر الزيادة في القيمة العادلة، بخلاف أدوات الدين، فقط على حقوق الملكية (من خلال الدخل الشامل الآخر) ولا يكون لها تأثير على الربح أو الخسارة.

لم يكن هناك تحويلات خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 و 2015 بين المستوى الأول والثاني من قياسات القيمة العادلة، ولم يكن هناك تحويلات من وإلى المستوى الثالث من قياسات القيمة العادلة.

26. الأدوات المالية وإدارة المخاطر (يتبع)

تسوية استثمارات مسجلة في المستوى 3 من قياسات القيمة العادلة

	2016	*2015*
	ألف دينار كويتي	
كما في 1 يناير	**37,305**	37,210
استبعادات	**(3,716)**	-
خسائر انخفاض في القيمة	**(1,282)**	-
التغير في القيمة العادلة	**(2,440)**	-
الأرباح المحققة من البيع	**82**	-
فروق تحويل عملات أجنبية	**(30)**	95
كما في 31 ديسمبر	**29,919**	37,305

27. إدارة وكفاية رأس المال

إدارة رأس المال

تتمثل الأهداف الرئيسية للمجموعة من إدارة رأس المال في التأكد من التزام المجموعة بمتطلبات رأس المال المفروضة من الخارج وأن المجموعة تحتفظ بفئات ائتمانية عالية ومعدلات رأس مال جيدة بهدف دعم أعماله وتحقيق أعلى قيمة يحصل عليها المساهمون.

تحتفظ المجموعة بقاعدة رأسمالية مدارة بصورة فعالة لتغطية المخاطر الكامنة في الأعمال. ويتم مراقبة كفاية رأس مال المجموعة باستخدام مجموعة من الإجراءات مثل القواعد والنسب المحددة من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية (BIS rules/ratios) والتي يطبقها بنك الكويت المركزي في الإشراف على المجموعة.

للمحافظة على هيكل رأس المال أو تعديله، يمكن أن تقوم المجموعة بتعديل مبلغ مدفوعات توزيعات الأرباح إلى المساهمين أو رد رأس المال إلى المساهمين أو إصدار أوراق رأسمالية. لم يتم إجراء أي تغييرات في الأهداف والسياسات والعمليات المتبعة عن السنة السابقة في هذا الشأن.

كفاية رأس المال

يتم احتساب رأس المال الرقابي للمجموعة ومعدلات كفاية رأس المال (بازل 3) وفقاً لتعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/رب، رب أ/ 2014/336 المؤرخ في 24 يونيو 2014 كما هو مبين أدناه:

	2016	*2015*
	ألف دينار كويتي	
الموجودات الموزونة بالمخاطر	**1,252,553**	1,152,265
رأس المال المطلوب	**162,832**	144,033
رأس المال المتاح		
شريحة رأس المال 1	**242,817**	236,621
شريحة رأس المال 2	**14,510**	13,235
مجموع رأس المال	**257,327**	249,856
معدل كفاية رأس المال شريحة 1	**%19.39**	%20.54
مجموع معدل كفاية رأس المال	**%20.54**	%21.68

27. إدارة وكفاية رأس المال (يتبع)

تم احتساب معدل الرفع المالي للمجموعة وفقاً لما هو منصوص عليه في تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ر ب أ/2014/343 المؤرخ في 21 أكتوبر 2014 كما هو مبين أدناه:

	ألف دينار كويتي	
	2016	*2015*
شريحة رأس المال 1	**242,817**	236,621
مجموع المخاطر	**2,263,610**	2,191,507
معدل الرفع المالي	**%10.73**	%10.80

إن الإفصاحات المتعلقة بشأن كفاية رأس المال والتي ينص عليها التعميم الصادر عن بنك الكويت المركزي رقم 2/رب، رب أ/2014/336 المؤرخ 24 يونيو 2014 والإفصاحات المتعلقة بشأن معدل الرفع المالي والتي ينص عليها تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ر ب أ/2014/343 المؤرخ 21 أكتوبر 2014 متضمنة تحت بند " الإفصاحات" في التقرير السنوي لسنة 2016.